

الجمهورية التونسية  
رئاسة الحكومة



# البرنامج الاقتصادي و الاجتماعي في افق 2020

خارطة الطريق

سبتمبر 2017  
نسخة محيّنة - مارس 2018

## الفهرس

3	.....التقديم
8	.....الجزء الأول: الوضع العام و أهداف حكومة الوحدة الوطنية في أفق 2020
9	.....I. الوضع العام والتحديات الاقتصادية والاجتماعية
9	.....1. الوضع الاقتصادي الموروث
10	.....2. مجابهة التحديات الاقتصادية لسنة 2017
13	.....3. الجهود المبذولة لضمان توازن الميزانية في سنة 2017
16	.....II. الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة في أفق 2020
16	.....1. الحفاظ على مستوى مستدام من العجز العمومي والخارجي والتحكم في معدل التضخم
16	.....2. اصلاح هيكلي للمالية العمومية
17	.....3. استقرار الدين العمومي
17	.....4. التحكم في كتلة الأجور
18	.....5. تعديل جبائي عادل ودافع للاستثمار
18	.....6. مقاومة ظاهرة التهريب والتجارة الموازية
19	.....7. إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية
20	.....8. تصويب التحويلات الاجتماعية
20	.....9. دعم التشغيل وإحداث مواطن الشغل
21	.....10. دعم اقتصاد المعرفة
	.....الجزء الثاني: خارطة طريق الحكومة للخروج من الازمة والانعاش الاقتصادي: إصلاحات كبرى، دفع النمو وسياسات
22	.....إدماجية اجتماعية
23	.....I. دعم انتعاش الاقتصاد بناء على إصلاحات هامة على المدى المتوسط
23	.....1. الاصلاح الجبائي
26	.....2. إصلاح الوظيفة العمومية
30	.....3. تعصير الإدارة العمومية
35	.....4. إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي
40	.....5. تطوير وحوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية
45	.....6. اصلاح منظومة تمويل الاقتصاد
48	.....7. اصلاحات دعم منظومة المواد الأساسية
50	.....II. اعتماد برنامج إرادي طموح لدعم النشاط الاقتصادي
51	.....1. إنجاز مشاريع عمومية عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص
54	.....2. إعادة هيكلة المؤسسات متوسطة صغرى والمتوسطة التي تواجه صعوبات
54	.....3. مشروع قانون يتعلق بسن عفو في مجال الصرف
55	.....4. دعم الصادرات وتنويع القاعدة الاقتصادية
58	.....5. تحسين جاذبية مناخ الأعمال
59	.....6. قانون الطوارئ الاقتصادية
60	.....III. تعزيز سياسات الإدماج الاجتماعي والتشغيل
60	.....1. تعزيز سياسات الإدماج الاجتماعي
64	.....2. دعم سياسات التشغيل ومعالجة التشغيل الهش
69	.....الملاحق

# التقديم

لقد حرصت حكومة الوحدة الوطنية منذ اليوم الأول على وضع معالجة الصعوبات الاقتصادية التي تعيشها بلادنا على رأس أولويات العمل الحكومي. وفي هذا الإطار عملنا منذ تسلمنا لمهامنا في أوت 2016، على مصارحة التونسيين بحقيقة الوضع الاقتصادي، إيماناً منا بأن الخطوة الأولى الضرورية للتقدم على طريق تجاوز الصعوبات تمر حتماً عبر اعتماد منهج الصراحة والشفافية.

كما ارتكز التمشي الحكومي على الحوار مع الفاعلين الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين والقوى الحية في المجتمع في إطار مسار تشاركي هدفه تعافي الاقتصاد الوطني من خلال رؤية واضحة للإصلاحات الكبرى التي يبقى نجاحها رهين استعداد كل الأطراف لتحمل قسم من المسؤولية والمساهمة في انجاز الإصلاحات، بعيداً عن الحسابات الفئوية والقطاعية التي لا تراعي المصلحة الوطنية.

ولقد مثل اتفاق قرطاج، المنبثق عن مبادرة سيادة رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي، الأرضية المشتركة للأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية المشاركة في صياغته. وضع هذا الاتفاق خارطة الطريق التي حددت أولوية الإصلاحات في الأجل القصير والمتوسط في إطار التوجهات الكبرى التي أقرها المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020 وبناء على مقتضيات العقد الاجتماعي المبرم في 14 جانفي 2014 بين الحكومة والأطراف الاجتماعية. ولقد بدأنا فعلياً بتنزيل ذلك في خطط وبرامج وسياسات وانطلقنا في تنفيذها من أجل استعادة مسارات النمو التي نأمل أن تكون أقوى حتى يستفيد منها كل فئات المجتمع ونرسل إشارة ثقة للتونسيين وللمجتمع الدولي كعنوان إنجاز مسار الانتقال الديمقراطي والاقتصادي.

**تهدف الاستراتيجية الاقتصادية للحكومة الى تحرير إمكانيات الاقتصاد التونسي. وفي هذا الإطار عملت حكومة الوحدة الوطنية على إنجاز المؤتمر الاستثماري " تونس 2020 " الذي تم من خلاله تقديم استراتيجية تونس لتحديث الاقتصاد ، والتي تعكس المخطط التنموي 2016-2020 الذي صادق عليه مجلس نواب الشعب خلال سنة 2017، إضافة إلى العديد**

من المشاريع الكبرى المهيكلة للنسيج الاقتصادي. وقد اختتمت أعمال المؤتمر بنجاح وتوج بالوصول على وعود استثمار أولية تقدر ب 15 مليار دولار أمريكي لتمويل الاستثمار في تونس. وعززت جملة التعهدات الصادرة عن مختلف الشركاء والممولين **رصيد الثقة في البرنامج الإصلاحي للحكومة** الذي يترجم الإرادة في المضي قدما في النهج الإصلاحي والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وكذلك استعادة الثقة في الآفاق التنموية لتونس.

وفي نفس الوقت نحن على وعي بأن تعبئة الموارد لا يمكن أن تكون سوى عنصرا من بين عناصر عدة في استراتيجية أوسع نطاقا لتحرير الامكانيات الضخمة للاقتصاد التونسي. لذلك فان رزمة الإصلاحات التي اعتمدها تجسد عزمنا على تعزيز دور تونس في الاقتصاد العالمي المستقبلي وتغيير منوال التنمية في إطار نمو اندماجي وتجذير قيمة العمل **واستعادة الثقة في قدرة الاقتصاد الوطني على التعافي.**

الا ان وضوح رؤية وبرامج الحكومة، يحتاج من أجل تحقيق الأهداف إلى اعتماد منهجية تنزيل، تمثل في حد ذاتها عنصرا من عناصر النجاح. لذا واستئناسا بمنهجية اتفاق قرطاج جعلنا من **المنهجية التشاركية والحوار والتنسيق والمتابعة مع كل الأطراف الفاعلة بما فيها المجتمع المدني مقارنة أساسية لصياغة برامجنا وسياساتنا.** الشيء الذي سمح بتعزيز وتيرة تنفيذ الإصلاحات، فضلا عن إعادة تنشيط سياسات الاقتصاد الكلي التي شهدناها منذ بداية هذا العام، كنتيجة للتشاور والتعاون مع الشركاء السياسيين والاجتماعيين.

وفي 14 جانفي 2017، أعلن السيد رئيس الحكومة في خطابه على جملة الإصلاحات التي ستقوم بها الحكومة. ثم تم ارساء أربع فرق عمل برئاسة الحكومة لإعداد استراتيجيات الإصلاحات الكبرى في مختلف المجالات وبالأخص الوظيفة العمومية، والمنشآت العمومية، وصناديق الضمان الاجتماعي والقطاع المالي مما ساعد على تحسين محتوى الإصلاحات وتصميمها والتعجيل بتنفيذها.

كما تمت الاستفادة أيضا من مشاركة خبراء الموقعين على "اتفاق قرطاج" بإنشاء أربع لجان مشتركة للعمل مع الحكومة في مجال الإصلاحات الرئيسية. وقد التزمت الحكومة أيضا

بالتواصل مع القوى الحية في المجتمع وشرح ضرورة الإصلاحات وخاصة نتائجها الإيجابية على المدى المتوسط. ونحن مقتنعون وملتزمون بضرورة الإبقاء على هذا النهج التشاركي وتعزيزه خلال الفترة القادمة.

ويندرج هذا البرنامج ضمن الأهداف العامة للمخطط الخماسي ومنها:

- ✓ التسريع في تكريس الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد.
- ✓ الترفيع في مستوى النمو الكامن للاقتصاد وتحسين مؤشرات النجاعة الاقتصادية والحفاظ على التوازنات المالية.
- ✓ تحسين ظروف العيش وتطور أداء السياسات الاجتماعية.
- ✓ تقليص التفاوت وفك العزلة بين الجهات وتكريس مبدأ التمييز الإيجابي وإرساء مبادئ الحوكمة المحلية.

ويحتاج بناء منوال التنمية الجديد الذي رسمه المخطط الخماسي الإجابة عن التحديات الحقيقية التي تواجه البلاد وفي مقدمتها التشغيل، والتمويل، والتنمية المتوازنة والعادلة بين الجهات، والقطاعات، والفئات، بالإضافة إلى كسب رهانات الإنتاجية، والجودة، والكفاءة، والفاعلية الاقتصادية، والقدرة التنافسية في الأسواق العالمية. لذلك فإن المحاور الخمسة للمخطط الخماسي تعتبر الإطار العام لهذا البرنامج وهي:

- ✓ الحوكمة الرشيدة والإصلاحات
- ✓ من اقتصاد ضعيف الكلفة الى اقتصاد دولي محوري
- ✓ التنمية البشرية والادماج الاجتماعي
- ✓ تجسيم طموح الجهات
- ✓ الاقتصاد الأخضر ضامن لتنمية مستدامة.

تتضمن هذه الوثيقة جزءاً أولاً يستعرض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لحكومة الوحدة الوطنية في أفق 2020 بعد أن يتعرض بسرعة للوضع العام والتحديات الاقتصادية والاجتماعية من خلال معالجة الوضع الاقتصادي الموروث ومجابهة التحديات الاقتصادية لسنة 2017 وما قامت به الحكومة لمواصلة الجهود المبذولة لضمان توازن الميزانية في سنة 2017. يحتوي الجزء الثاني الذي يحدد خارطة طريق الحكومة للخروج من الازمة والانعاش الاقتصادي فيرتكز على ثلاث أعمدة: (1) دعم انتعاش الاقتصاد بناء على إصلاحات هامة على المدى المتوسط، (2) اعتماد برنامج إرادي طموح لدعم النشاط الاقتصادي و (3) تعزيز سياسات الادماج الاجتماعي والتشغيل.

# الجزء الأول

الوضع العام وأهداف حكومة  
الوحدة الوطنية في أفق 2020





## I. الوضع العام والتحديات الاقتصادية والاجتماعية

### 1. الوضع الاقتصادي الموروث

لقد وجدت الحكومة موروثا صعبا تمثل بالخصوص فيما يلي:

- ✓ تراجع معدّل نسبة النمو خلال الـ 6 سنوات الأخيرة إلى 1.3%، وتراجع نسبة الاستثمار بما يفوق 5 نقاط وتراجع نسبة الادخار بحوالي 10 نقاط خلال نفس الفترة
- ✓ ركود اقتصادي لمدة سنتين متتاليتين (2015 و 2016)
- ✓ ارتفاع نسبة البطالة ليقف فوق 15.5% و ليصل عدد العاطلين عن العمل 632 ألف في موفي 2016 من بينهم 262 ألف من حاملي الشهادات العليا
- ✓ تراجع معدل نسق المبادلات التجارية وارتفاع العجز الجاري وتراجع مكانة تونس كبدا جاذب للاستثمارات الخارجية
- ✓ تراجع ترتيب تونس في المؤشرات الدولية لمناخ الأعمال والترقيم السيادي.
- ✓ تذبذب أسعار النفط في السوق العالمية واستعادة المنحى التصاعدي لسعر برميل النفط.
- ✓ انخفاض سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية خاصة بداية من شهر جوان 2016.
- ✓ ارتفاع نسبة كتلة أجور من الناتج القومي الخام التي فاقت 14.5 في المائة وارتفاع منابها من الميزانية بـ 7 نقاط وفي المقابل انخفاض مناب نفقات التنمية من الميزانية بحوالي 6 نقاط، للفترة 2011-2016.
- ✓ ارتفاع نسبة المديونية العمومية من 40 % سنة 2010 إلى 62% سنة 2016.
- ✓ إمضاء العديد من اتفاقيات الزيادات في الأجور الخاصة والعامة والقطاعية التي أثقلت كاهل الميزانية وضيقت من هامش تحرك حكومة الوحدة الوطنية.
- ✓ صعوبات مالية تعترض العديد من المؤسسات العمومية وخاصة منها الراجعة لقطاعات النقل والطاقة والصحة.
- ✓ ارتفاع عجز الصناديق الاجتماعية في غياب توافق حول سبل الإصلاح

- ✓ تعطل نسق انجاز الإصلاحات الهيكلية في إطار البرنامج الجديد الممضى في ماي 2016، مع صندوق النقد الدولي بضعة أشهر قبل حلول الحكومة.
- ✓ عدم استقرار الوضع الأمني والاقتصادي على المستوى الاقليمي.

لقد انطلقت الحكومة في البداية نحو معالجة الموروث وبناء آفاق جديدة للاقتصاد الوطني تركز على الإصلاحات الكبرى والخطط المختلفة. لذلك تم في البداية تحيين التوازن الأولي لميزانية الدولة لسنة 2016 ومعالجة الاختلالات الموروثة في ضوء النتائج المسجلة خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 2016 وتطور المناخ الخارجي وما تميز به من مستجدات استثنائية تم تسجيلها منذ بداية سنة 2016 ومراجعة بعض المؤشرات والفرصيات لملاءمتها مع مستواها المتوقع. وتم في هذا الإطار اعداد قانون مالية تكميلي لسنة 2016 اعتمد على فرصيات أكثر واقعية. كما أن دقة المرحلة الانتقالية وصعوبة الظرف الاقتصادي سواء العالمي أو الوطني استوجبت تطويع عديد الإجراءات لملاءمتها لواقع متغير يصعب التكهن بتطوراته. ولقد أدى كل ذلك الى صياغة قانون مالية 2017 بني على مجموعة من الاكراهات والتوافقات ولكننا حرصنا على انصهاره ضمن أهداف اقتصادية واجتماعية على المدى القصير والمتوسط مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف المتضمنة للمخطط الخماسي والذي تمت المصادقة عليه بعد صياغة قانون المالية.

## 2. مجابهة التحديات الاقتصادية لسنة 2017

لقد حرصت الحكومة خلال هذه السنة على تسريع نسق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق عودة تدريجية للنمو، حيث بادرت بتركيز المنظومة الجديدة للاستثمار والشراكة بين القطاعين العمومي والخاص بما يضمن مزيد تحسين مناخ الأعمال وتحفيز المبادرة الخاصة. كما أولت عناية خاصة بمنظومة التمويل من خلال متابعة تقدم تنفيذ برامج إعادة هيكلة البنوك العمومية وتعزيز آليات تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ودعم الإدماج المالي. كما حرصت على مواصلة تحسين جودة الخدمات والتدخلات الاجتماعية للدولة بما يضمن تكريس العدالة الاجتماعية وتحسين الإحاطة بمختلف الفئات.

وكنا عند التزامنا بمجابهة خطر تفشي الفساد وضرورة القضاء على هذه الظاهرة ومعالجتها بصورة جذرية. وبقينا أنّ مؤسسات الدولة والهيئات المعنية سيكون لها دور أكبر بعد تذليل الصعوبات ودعم الإمكانيات المتاحة لها وتوفير السند القانوني والترتيبي لعملها. زد على ذلك التحسن الملموس على مستوى الوضع الأمني بفضل أهمية العمليات النوعية الاستباقية واليقظة التامة للمؤسستين الأمنية والعسكرية.

وفي ضوء هذا الواقع تمكنا من إعادة نسق النمو واخراج الاقتصاد من نفق الركود الذي تواصل سنة 2015 و2016. وكانت نسب النمو المسجلة لسنة 2017 في حدود 1,9 %، حيث تحسن أداء عديد القطاعات وخاصة السياحة والنقل وإنتاج الفسفاط والقطاعات الصناعية الموجهة للتصدير ولكن سجلنا نقصا في إنتاج النفط والغاز. وبالرغم من الصعوبات، نرى اليوم مؤشرات جديّة تدل على التّقدم في عديد المحاور وبروز بوادر إنتعاش إقتصادي في عدد من المجالات:

✓ سجل الاستثمار في القطاع الصناعي الى موفى شهر فيفري 2018 تطورا ملحوظا بنسبة 61 % ليصل الى 655,4 مليون دينار (821 مشروع) مقابل 407,1 مليون دينار (605 مشروع) خلال نفس الفترة لسنة 2017. ويجدر بالذكر أن القطاعات التي شهدت ارتفاعا ملحوظا هي: قطاع مواد البناء و الخزف و البلور (+ 158 %)، قطاع الصناعات الغذائية (+ 51,5 % ) ، قطاع الصناعات الكيماوية (+ 18 %) وقطاع الصناعات المختلفة (+278%).

✓ تضاعفت صادرات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية الى موفى شهر فيفري 2018 لتصل الى 1107 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017 وسجلت صادرات قطاع النسيج و الأحذية تطورا ب 25 % كما تطورت صادرات قطاع الصناعة

الميكانيكية والكهربائية ب 37 % . كما تطورت عائدات السياحة التونسية ب 18,8 % الى موفى شهر فيفري 2018 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017 لتصل الى 287,3 مليون دينار مقابل 241,8 مليون دينار الى موفى شهر فيفري 2018.

ومقابل هذه المؤشرات الإيجابية تواصلت الضغوطات ومنها خاصة تزامن الضغوطات التضخمية الجديدة المتأتية أساسا من ارتفاع الأسعار العالمية وانزلاق الدينار والتي أدت الى معدل تضخم في شهر فيفري 2018 وصل الى حدود 7,1 % مقابل 6,9 % خلال شهر جانفي من السنة نفسها. ويعود ذلك بالأساس الى تطور نسق ارتفاع اسعار مجموعة الملابس والاحذية (6,9 %) مقابل 5,9 % الشهر الفارط ومجموعة النقل 9,5 % مقابل 8,7 % الشهر المنقضي وشهدت أسعار المواد الحرة ارتفاعا بنسبة 8,7 % بحساب الانزلاق السنوي.

أما بخصوص البطالة فتقدر نسبتها ب 15,5 % خلال الثلاثي الرابع من سنة 2017 بالرغم من تراجع عدد العاطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا الى حوالي 264,1 ألفا في الثلاثي الرابع لسنة 2017 مقابل 270,6 ألفا في الثلاثي الثالث لسنة 2017 وبذلك تراجعت نسبة البطالة من 30,6 % الى 29,9 %.

وبالرغم من الضغوط المسجلة على مستوى النفقات العمومية وخاصة الأجور ونفقات الدعم فقد عملت الحكومة على حصر نسبة العجز في حدود 6.1 % وحجم المديونية العمومية في حدود 69.7%.

لقد حرصت الحكومة على الالتزام بالاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الاجتماعيين تكريسا لمبدأ تواصل الدولة الا أن الوضع الحالي للمالية العمومية يستوجب تفهّما ووعيا أكبر من كل الأطراف بضرورة تأمين استدامة توازنات المالية العمومية على المدى المتوسط. وإن القطع مع هذه الوضعية الاستثنائية التي فرضها الانتقال الاقتصادي أصبح حتميا ومفصليا.

لقد أدى التوسع غير المسبوق للعجز الطاقوي وارتفاع الواردات والطلب الزائد على الواردات من السلع الاستهلاكية، مدفوعا بسياسات الأجور التوسعية علاوة على ضعف المداخيل السياحية في السنوات الأخيرة إلى تفاقم الضغوط وتوسع العجز الجاري لميزان المدفوعات الخارجية مما أدى إلى تكثيف الضغوط على المدخرات من العملة وسعر صرف الدينار. زد على ذلك فان تدفقات رؤوس الأموال لم تكن كافية لتعويض العجز التجاري مما أدى في النهاية الى انخفاض احتياطات البنك المركزي.

لذلك جعلنا من التحكم في العجز الثنائي لميزانية الدولة وميزان المدفوعات أولوية مطلقة خلال الفترة القادمة. وسنعمل على انخراط كل الأطراف في هذا التمشي ضمانا لتأمين الانتعاش الاقتصادي المرجو واستدامة التوازنات بشكل عام. وبقيننا أن هذا التوجه الذي يفترض اعتماد إجراءات جريئة سيكون له الأثر المباشر والحيني على الترقيم السيادي لتونس واستعادة ثقة الشركاء والمستثمرين في الاقتصاد التونسي.

### 3. الجهود المبذولة لضمان توازن الميزانية في سنة 2017

لقد أقر قانون المالية لسنة 2017 تدابير ظرفية تتطلب تقاسم التضحيات بين الأطراف الاقتصادية وذلك من خلال إقرار مساهمة ظرفية. وعملنا على أن يكون العجز الإجمالي في حدود 6.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن التحكم في العجز لم يكن سهلا وقد استوجب منا اتخاذ تدابير إضافية هذه السنة تشمل:

#### 3.1. تعزيز استخلاص المتخلدات الضريبية

انطلقنا خلال هذه السنة في اتخاذ تدابير سريعة لتحسين استخلاص المتخلدات الضريبية التي تؤثر بشدة على توازن الميزانية، وانطلقنا في مراقبة المستفيدين من الحوافز الجبائية بعلاقة بالديوانة وركزت جهودنا أيضا على مستحقات السنوات الأخيرة من المتخلدات الضريبية. استناداً إلى هذه الإجراءات، التزمت الحكومة باستخلاص مبالغ بقيمة 400 مليون دينار لسنة

2017 وبذل جهود إضافية في سنة 2018، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بتحصيل المتخذات الجبائية المترجمة في نهاية سنة 2016 (2.4 مليار من المتخذات القابلة للاستخلاص).

### 3.2. احتواء كتلة الأجور

لقد برزت ضغوطات جديدة في كتلة الأجور منذ بداية 2017 مقارنة بقانون المالية لعام 2017 بما يوازي 700 مليون دينار وهي تعكس تسوية تسبقة الخزينة للمنح المدفوعة للموظفين بعنوان 2016 وبعض الزيادات القطاعية المبرمجة. ولقد استوجب ذلك اتخاذ تدابير ضرورية لاحتواء كتلة الأجور.

### 3.3. تطبيق آليه التعديل الأتوماتيكي لأسعار المحروقات

إن ارتفاع سعر برميل النفط وانزلاق الدينار أدى الى ارتفاع كبير في دعم المحروقات من 650 مليون دينار مبرمجة في قانون المالية لسنة 2017 الى 1500 مليون دينار في سنة 2017. مما أدى بنا الى تعديل الأسعار في شهر جويلية وديسمبر 2017 في أسعار البنزين والديزل (العادية و50). ثم حصرنا حجم دعم المحروقات في قانون المالية لسنة 2018 في حدود 1500 مليون دينار بناء على سعر برميل للنفط قدر آنذاك ب 54 دولار بالرجوع الى تقديرات المؤسسات المختصة. الا ان ارتفاعه المسجل منذ بداية السنة يستوجب منا مواصلة تطبيق هذه الآلية بانتظام كل ثلاثة أشهر لغاية حصر حجم دعم المحروقات بما لا يضر مع التوازنات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا في بداية سنة 2017 بزيادة في تعريفات الكهرباء (5%) والغاز (7%) دون المساس بالتعريفات الاجتماعية. الا ان ذلك غير كاف نظرا لاضطراب الأسواق العالمية وانزلاق سعر الدينار مما يستوجب سياسة تعديل متواصلة لحجم تكاليف ذلك على الميزانية في ظل شح الموارد الجبائية.

### 3.4. تحمل الضغوط المالية المسلطة على صناديق الضمان الاجتماعي

لقد قدمت الحكومة تحويلات مالية تساوي 600 مليون دينار إلى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لتأمين احتياجاته من السيولة في سنة 2017. وتبحث الحكومة حاليا الإجراءات الضرورية لتسديد ديون المنشآت العمومية تجاه الصناديق. ان اعتماد القانون الجديد الذي يخول للصندوق الوطني للتأمين على المرض من الحصول مباشرة على مستحقاته من المساهمات الاجتماعية للقطاع العام دون المرور عبر الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية أدى الى مزيد من الضغوطات المالية على هذا الأخير في ظل تأخر الإصلاحات الهيكلية في هذا المجال الا أنه خفف من الضغوط المالية على الصندوق الوطني للتأمين على المرض.

وفي نفس النسق انطلقت الحكومة في تسديد مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتي تمثل حوالي 100 مليون دينار بالنسبة للمتخدرات المستحقة للإدارة و200 مليون دينار بالنسبة للهياكل العامة الأخرى و200 مليون دينار فيما يخص المؤسسات العمومية ونأمل أن تحسين الانتعاش الاقتصادي سيمكن الصندوق من الحصول على مداخيل إضافية تساوي 0.1 % للنتائج القومي الخام. ان الحكومة ملتزمة بضمان ديمومة منظومة الحماية الاجتماعية في حالة عجز في السيولة حتى يفي مختلف المتدخلين في صرف الجرايات والإيفاء بالتزامات الصندوق الوطني للتأمين على المرض لمقدمي الخدمات الصحية أو الصيدلية المركزية.

### 3.5. المخاطر

ان تفاقم التوترات الاجتماعية وإيقاف الإنتاج والمطلبية المشطة تؤثر سلبا على مناخ الثقة اللازمين لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية. كما أن تواصل الصراعات والإرهاب في المنطقة يشكل خطرا رئيسيا على الانتعاش الاقتصادي ويمكن أن يؤدي الى انتكاسته. من جانب آخر نحن معرضون أيضا لارتفاع التكاليف المالية للتمويل الخارجي في ظل الظروف الناجمة عن تشديد

السياسات النقدية والمالية في البلدان المتقدمة، بما في ذلك الولايات المتحدة، مما يجعل التوجه للأسواق المالية أكثر كلفة ويرفع من تكاليف خدمة الدين الخارجي.

## II. الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة في أفق 2020

لقد رسمت الحكومة منذ البداية أهدافا استراتيجية وخطة تمتد من 2017 الى 2020 تلتزم بالتوجهات العامة للمخطط الخماسي وتعمل على تنزيل "اتفاق قرطاج" في سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية متناسقة. ويمكن تلخيص أهم محاور هذه الأهداف فيما يلي:

### 1- الحفاظ على مستوى مستدام من العجز العمومي والخارجي والتحكم في معدل التضخم

ان الحفاظ على مستوى مستدام من العجز العمومي والخارجي والتحكم في معدل التضخم هما شرطان أساسيان للنمو ولجذب الاستثمار الداخلي والخارجي، لذلك فنحن نسعى الى التقليل التدريجي في عجز ميزانية الدولة الى حوالي 3 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول سنة 2020 ، هذا التقليل المقترن بالقيمة الحالية للدينار، يهدف إلى تخفيض العجز في الحساب الجاري الى مستوى 6 % من الناتج المحلي الإجمالي في المدى المتوسط، مما يمكن من انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين مناخ الأعمال وتوفير تمويل خارجي بشروط ميسرة يساعد على تعزيز احتياطي العملات الأجنبية التي نعمل على أن تكون في مستوى يفوق 3 أشهر ونصف من الواردات مما يدعم استقرار الدينار.

### 2- اصلاح هيكلية للمالية العمومية

ان المرجعية في السياسة المالية التي اعتمدها على المدى القصير والمتوسط هي تدعيم المداخيل الجبائية التي تركز على مبدأ العدالة الجبائية وحسن إدارة الدين العام إلى جانب إعادة توجيه النفقات الجارية إلى الإستثمار العمومي في المناطق الداخلية، والنفقات الاجتماعية. وعملنا منذ الأشهر الأخيرة لسنة 2016 على التحكم في التوازنات ورسمنا مسار تنازليا لعجز ميزانية الدولة ينطلق بداية من سنة 2018.



انه لا مفر من تعديل مسار المالية العمومية والمحافظة على استدامتها مع الالتزام الصريح بإدارة مخاطر الميزانية *risque budgétaire* من خلال الرصد الدقيق للنفقات والالتزام بتنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية، لا سيما فيما يتعلق بالوظيفة العمومية، والصناديق الاجتماعية والمؤسسات العمومية. ان هدفنا الأساسي في هذا المجال هو أن نجني ثمار الإصلاحات الكبرى التي باشرناها ويتخلص بذلك العجز الهيكلي *déficit structurel* إلى حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول سنة 2020.

### 3- استقرار الدين العمومي

نسعى بجدية وفي نطاق التزاماتنا الداخلية وتعهداتنا الدولية الى استقرار الدين العمومي بعد ارتفاع متواصل طيلة 7 سنوات. بالرغم من الأثر السلبي لانزلاق الدينار ووصول حجم الدين العمومي إلى مستوى مرتفع فإننا نهدف الى التحكم في مستوى نسبة الدين العام من الناتج القومي الخام حتى لا يتجاوز 70% بحلول سنة 2020 مع انطلاق العد التنازلي سنة 2019. وفي هذا الصدد ستتم تغطية الاحتياجات التمويلية أساسا بدعم من المؤسسات والأسواق المالية الدولية وبشروط ميسرة. ولقد قمنا بإعداد برنامج للتمويل قصير المدى يستند إلى افتراضات متحفظة على ضوء المخاطر الهامة التي تؤثر على تنفيذ الميزانية، وتوقيت الدفعات من الجهات المانحة. وفي سياق استراتيجية المديونية التي اعتمدها الحكومة، نحن ملتزمون بتحسين هيكل آجال الاستحقاق والعملات واعتماد استراتيجيات نفاذ للأسواق المالية الداخلية والخارجية أكثر نجاعة، بما في ذلك التمويل بشروط ميسرة والبحث عن آليات جديدة لتمويل الاقتصاد كالصكوك. كذلك نحن بصدد العمل على استكشاف الفرص المتاحة لتطوير السوق المالية المحلية في اتجاه تغيير هيكله الدين العمومي نحو مناب أكبر للتمويل الداخلي.

### 4- التحكم في كتلة الأجور

لقد اعتمدت الحكومة استراتيجية لإصلاح الوظيفة العمومية في مارس 2017 وتم عرضها ومناقشتها مع الأحزاب الموقعة على اتفاق قرطاج. وتهدف هذه الاستراتيجية أساسا الى

تحسين خدمات المرفق العمومي والتحكم في كتلة الأجور من 14.1 % سنة 2017 إلى حوالي 12.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الخام في سنة 2020.

#### 5- تعديل جبائي عادل ودافع للاستثمار

ان إنعاش الاقتصاد التونسي وتحويله الى اقتصاد منتج لمزيد من فرص العمل يتطلب دفعا هاما في الإنفاق الاجتماعي والاستثمارات العمومية، وكلها لا تزال عناصر أساسية في استراتيجيتنا المالية في الأجل المتوسط. وسوف نعمل على زيادة الاستثمار العمومي بحوالي 0.3 % من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً ليصل إلى 6.7 في المائة سنة 2020 مقابل 5.8 % سنة 2017. ونحن ملتزمون بمواصلة الإصلاحات الهيكلية وعلى رأسها تحديث النظام الجبائي للحد من الاختلالات وتوسيع القاعدة الجبائية كمحور مركزي لدعم مداخل الدولة.

#### 6- مقاومة ظاهرة التهريب والتجارة الموازية

لقد تسبب ضعف الأداء المؤسسي الى استفحال ظاهرة التهريب والتجارة الموازية التي ازدادت حدتها بعد الثورة بسبب الانفلات الأمني وغياب الرقابة، مما أثر سلبا على موارد الدولة، وعلى احترام قواعد المنافسة النزيهة، وتنافسية المؤسسات الاقتصادية الهيكلية. وتؤدي هذه الظاهرة الى:

- ✓ تغذية شبكات الإجرام وتمويل الإرهاب وتهديد الأمن القومي.
- ✓ الإضرار بموارد الدولة الجبائية وعائداتها من العملة الصعبة وتعميق مستوى العجز التجاري.
- ✓ منافسة غير متكافئة وغير مشروعة للمؤسسات العاملة في القطاع المنظم وتهديد ديمومتها.
- ✓ إرباك انتظام تزود السوق والتسبب في تراجع وفترة بعض مواد الاستهلاك وارتفاع أسعارها رغم تطور مستويات إنتاجها.
- ✓ تهديد صحة وسلامة المستهلك.

- ✓ الانقطاع المبكر للأطفال عن الدراسة وانساقهم في شبكات التهرب وضمن أطر تشغيل غير قانونية وهشة.
- ✓ انخراط توازنات السوق التي يفترض أن تخضع الى قاعدة العرض والطلب.
- ✓ التثويش على تقديرات الإدارة الإحصائية واستشرافها لوضع التزود والتخزين.
- ✓ المساس بجمال المدن والعمران التجاري.
- ✓ استنزاف الثروة الحيوانية.

تتجه النية الى مواصلة الجهود ومزيد حبك خطة وطنية لمكافحة التهريب والتجارة الموازية على المستوى التنظيمي واللوجستي والرقابي والاجرائي والإتصالي.

#### 7- إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية

تعمل الحكومة على التقدم في المجال الاجتماعي عبر وضع الأسس للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية التي تتضمن 3 مستويات:

- المستوى الأول ويمثل المستوى القاعدي يستهدف بالخصوص الفئات الهشة وغير القادرة على المساهمة في الأنظمة ذات الطابع المساهماتي. ويكفل هذا المستوى 4 ضمانات أساسية تتمثل في:

- ✓ الحق في التغطية والخدمات الصحية الأساسية الملائمة للجميع.
- ✓ الحق في حدّ أدنى من الدخل للأشخاص المسنين والمعوقين.
- ✓ الحق في حدّ أدنى من الدخل الأساسي لفائدة الأطفال بما يمكنهم من الحصول على التعليم والتغذية والرعاية الصحية.
- ✓ تأمين حدّ أدنى من الدخل للأشخاص في سنّ العمل غير القادرين على كسب دخل كاف بسبب المرض أو البطالة أو الأمومة أو العجز.

- **المستوى الثاني** يستهدف الفئات المنضوية تحت أنظمة الضمان الاجتماعي ويكفل الحق في التغطية الاجتماعية والصحية والخدمات والمنافع ذات الجودة.
- **المستوى الثالث** يستهدف الفئات المنضوية تحت أنظمة الضمان الاجتماعي وذات القدرة التمويلية المرتفعة. ويكفل هذا المستوى خدمات ومنافع اجتماعية أفضل من الأنظمة القاعدية وذلك في إطار التأمينات الاختيارية العمومية والخاصة.

#### 8- تصويب التحويلات الاجتماعية

تعد التحويلات الاجتماعية من الآليات الأساسية لتجسيم الخيارات والأهداف المرسومة في الميدان الاجتماعي ولاسيما منها تلك المتعلقة بتعزيز روح التضامن وتجذير قيم التآزر وتمثين دور الموارد البشرية في الاستراتيجية التنموية وبالتالي إيجاد المعادلة المرجوة بين مقتضيات التنمية الاقتصادية ومتطلبات التقدم الاجتماعي. وبهدف ترشيد المال العام وحسن توظيفه لمصلحة الفرد والمجموعة بات من الضروري إعادة النظر أو القيام بمراجعة شاملة لمختلف البرامج ذات الصبغة الاجتماعية وإجراء إصلاحات جذرية من خلال تحديد منهجية واضحة تأخذ في عين الاعتبار المرحلة الانتقالية التي تعيشها البلاد.

#### 9- دعم التشغيل وإحداث مواطن الشغل

تواجه تونس اليوم العديد من التحديات في مجال التشغيل على المستوى الكمي والنوعي حيث تشهد سوق الشغل نسب بطالة عالية خاصة في صفوف حاملي شهادات التعليم العالي وفي صفوف النساء والجهات الداخلية مع تفاقم ظاهرة العمل الهش. كما تشكو ضعف التلاؤم بين مخرجات المنظومة التعليمية والتكوينية مع متطلبات المؤسسات الاقتصادية من مهارات وكفاءات.

نحن ندرك تماما أن مستوى نمو بـ 1,9 % لسنة 2017، وكذلك درب النمو المتوقع في الخطة الخماسية المتوسطة الأجل لن تكون كافية لتلبية تطلعات الشعب، ولا سيما الشباب منه. نحن نعي أيضا ضرورة تحقيق نسب نمو أعلى في السنوات المقبلة تمكّن من إحداث مواطن شغل

منتجة جديدة وضرورية لامتناس البطالة، والتقليص منها من نسبة 15.3 % في الربع الأخير من سنة 2017 إلى 12 % في 2020. ولذلك عملنا على تقديم برنامج لدفع النمو بناء على مجهود استثماري اضافي سيسهم في خلق ديناميكية اقتصادية جديدة ستمكن من تحسين نسق النمو مبدئيا بأكثر من نقطة مئوية سنة 2020 مقارنة بالنسق الأصلي وعلاوة على تخفيف الضغوط على المالية العمومية وميزان المدفوعات والارتقاء بمستوى الدخل الفردي والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن من خلال التحكم في التضخم والنزول بنسب الفقر إلى المستوى الأدنى.

## 10- دعم اقتصاد المعرفة

واعتبارا لما يتوفر بتونس من مقومات أساسية في مجال البحث العلمي والتطوير لاسيما جودة رأس المال البشري والخبرات القيّمة وأيضا منظومة الأقطاب التكنولوجية بتنوعها، فإنّ الاستراتيجية الوطنية للتجديد ستسهم حتما في دعم الاستثمار في القطاعات المجددة ومزيد تنويع القاعدة الاقتصادية وتأمين صلابة الاقتصاد التونسي. ويتمثل الهدف في الارتقاء بحصة القطاعات ذات المحتوى المعرفي المرتفع إلى حدود 25% من الناتج المحلي الإجمالي في موفي 2020.

## الجزء الثاني

خارطة طريق الحكومة للخروج  
من الازمة والانعاش الاقتصادي:  
إصلاحات كبرى، دفع النمو  
وسياسات إدماجية

## I. دعم انتعاش الاقتصاد بناء على إصلاحات هامة على المدى المتوسط

انطلقت الحكومة منذ توليها السلطة في إعداد استراتيجيات إصلاحات كبرى و خطة عمل طموحة و ضرورية و بدأت في تنفيذ البعض منها ولا زالت تتحاور مع الأطراف الاجتماعية والسياسية في البعض الآخر منتهجة نهج تعبئة كل القدرات ومشاركة كل الأطراف في جهود الإصلاح ولكنها عملت في الأثناء على استقرار الاقتصاد الكلي والتحكم في التوازنات المالية كهدف أساسي من أهداف وثيقة قرطاج.

ان الحكومة ملتزمة بإجراء إصلاحات هامة لضمان استدامة المالية العمومية وتحسين نوعية الخدمات العمومية. لذلك نعمل اليوم على بناء القواعد السليمة لانتعاشه اقتصادية تركز على حزمة من الإصلاحات الكبرى وقع ادراج البعض منها في مشروع قانون المالية لسنة 2018-2020 ونحن ننتظر أن يكون لهذه الاصلاحات أثر إيجابي على الميزانية سيبدو للعيان انطلاقا من سنة 2018 وستكتمل نتائجه على المدى المتوسط.

### 1. الإصلاح الجبائي

تتواصل عملية تجسيم برنامج اصلاح المنظومة الجبائية لغاية تحقيق استقرار التوازنات المالية من خلال التعديل الهيكلي الواسع للمالية العمومية وتعبئة موارد جبائية إضافية والتصدي للتهرب الجبائي وكذلك تحديث الإدارة الجبائية.

#### 1.1. التعديل الهيكلي الواسع للمالية العمومية

تهدف عديد الإجراءات التي تم سنها بمشروع قانون المالية لسنة 2018 إلى تحقيق استقرار الدين العمومي وكذلك تخفيض عجز الميزانية بضبطه تحت سقف 5 % بالتقليص بأكثر من 1 % من الناتج المحلي الخام بالمقارنة بـ 6,1 % سنة 2017. وتشمل هذه الإجراءات (السياسة الجبائية والإدارة الجبائية) أساسا التحكم في الإنفاق عبر مبدأ عدم الزيادة في النفقات الجارية حتى تبقى في نفس مستوياتها بالأسعار الحقيقية كل ذلك مع المحافظة على نسق الاستثمار العمومي والإنفاق الاجتماعي وتطور ملحوظ للموارد الجبائية.

## 1. 2. تعبئة موارد جبائية إضافية من خلال إجراءات دائمة وأكثر

### إنصافاً وعدالة وتحسين الاستخلاص

أعدت الحكومة مجموعة من الإجراءات الجبائية تم عرضها على مجلس وزاري في أفريل 2017 وإلى الموقعين على " اتفاق قرطاج" في ماي 2017 وتم اعتمادها بقانون المالية لسنة 2018. وتهدف هذه الإجراءات أولاً وأساساً إلى تغطية الفجوة المالية التي ستنج من جراء غياب المساهمة الاستثنائية التي اعتمدت بقانون المالية وكذلك من جراء الزيادة المبرمجة في الأجور حسب الإتفاقيات الممضات في 2015 ومتطلبات الصناديق الاجتماعية و تطور سعر برميل النفط. هذا وتصبو الإجراءات الجديدة الى تعزيز المداخل الجبائية دون أن تعيق نسق الاستثمار وتنافسية المؤسسة وذلك عبر توسيع قاعدة الأداءات خاصة الغير مباشرة وإعادة توزيع الضغط الضريبي وتحويله من عبئ ناتج عن الضرائب المباشرة (التي تؤثر سلباً على الادخار والاستثمار والتشغيل) الى عبء ناتج عن معاليم و أداءات غير مباشرة (الأداء على القيمة المضافة، المعلوم على الاستهلاك، المعاليم الديوانية).

## 1. 3. تخفيفا العبء الجبائي بالنسبة للمؤسسة

وفي هذا الإطار شهدت سنة 2018 تخفيفاً للعبء الجبائي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية مقارنة بالعبء المسجل لسنة 2017 والمتمثل في المساهمة الاستثنائية و التخفيض في نسبة الأداء للمؤسسات الصغرى و المتوسطة ب:

✓ **إعفاء المؤسسات المحدثّة والمتحصّلة على شهادة إيداع تصريح بالاستثمار لدى المصالح المعنية بقطاع النشاط خلال سنتي 2018 و 2019، من الضريبة على الدخل أو من الضريبة على الشركات لمدة 4 سنوات ابتداء من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي.**

✓ **التخفيض في نسبة الضريبة على الشركات من 25% إلى 20% بالنسبة للشركات التي لا يتجاوز رقم معاملاتها السنوي:**

- 1م دون اعتبار الأداءات بالنسبة إلى أنشطة التحويل وأنشطة الشراء لغرض البيع،



- 500 دون اعتبار الأداءات بالنسبة إلى أنشطة الخدمات والمهن غير التجارية

وفي المقابل شهدت الأداءات الغير مباشرة ترفيعا في معالم الديوانة والمعلوم على الاستهلاك بالنسبة للمواد الكمالية وكذلك زيادة بنقطة في الأداء على القيمة المضافة مع الإبقاء على تنافسية النسب المعمول بها مقارنة بعدد البلدان الأخرى.

#### 1. 4. التصدي للتهرب الجبائي

يعتبر التصدي للتهرب الجبائي ومقاومته من أولويات حكومة الوحدة الوطنية إذ أن ظاهرة التهرب الجبائي تعتبر من أخطر عمليات الفساد التي تهدد سلامة مناخ الأعمال وتشكل خطرا على الموازنات العمومية والحياة السياسية والاجتماعية. وبالنظر لهذه المخاطر تتالت عملية الإصلاح لمكافحة هذه الظاهرة منذ سنوات الا أن النتائج بقيت هزيلة، حيث أن المعالجة لم تكن شاملة. وفي هذا الإطار وعلاوة على الإجراءات التي تم سنها في قانون المالية لسنة 2017، فقد اعتمدنا بقانون المالية لسنة 2018 إجراءات جديدة عادلة وصارمة لمحاربة هذه الظاهرة.

#### 1. 5. تحديث إدارة الجبائية

بعد أن استكملت عملية التحديث مرحلتها الأولى والمتمثلة في بعث مركز الارشاد الجبائي عن بعد ودعم عمليات إيداع التصاريح الجبائية ودفع الأداءات عن بعد عبر آليات وتقنيات حديثة، تواصلت عملية الإصلاح عبر إعادة هيكلة إدارة الجبائية والحث على تدعيم حقوق المطالب بالأداء وتوفير حظوظ المصالحة وكذلك دعم المراقبة الجبائية بالوسائل البشرية والمادية اللازمة.

وأحدثت للغرض الهيئة العامة للجباية والمحاسبة العمومية والاستخلاص تماشياً مع الممارسات المثلى المعمول بها ليتولى أعوان الهيئة التحكم في النسيج الجبائي ودعم الامتثال الضريبي وتحسين استخلاص الموارد العمومية ومكافحة التحويل والتهرب الجبائي ضمن مسار متكامل و مندمج. وتوفر لهم الضمانات القانونية اللازمة للقيام بمهامهم. كما نعمل على تدعيم المراقبة الجبائية من خلال تفعيل دور الشرطة الجبائية التي تم بعثها مؤخراً وكذلك تمشين وظيفة استخلاص الديون الجبائية واثراء قاعدة المعطيات وتطور نظم المعلومات مع الحث على تأهيل أعوان مصالح الجباية وتنمية قدراتهم.

## 2. إصلاح الوظيفة العمومية

لقد اعتمدت الحكومة استراتيجية لإصلاح الوظيفة العمومية في مارس 2017، بالاعتماد على تشخيص، وتم عرضها ومناقشتها مع الأحزاب الموقعة على اتفاق قرطاج. تهدف هذه الاستراتيجية أساساً إلى تحسين خدمات المرفق العمومي والتحكم في كتلة الأجور من 14.1% سنة 2017 إلى حوالي 12.5% من إجمالي الناتج المحلي الخام في سنة 2020.

لقد أدى التشخيص إلى العناصر التالية:

- ✓ ارتفاع عدد الأنظمة الأساسية الخصوصية.
- ✓ منظومة تأجير معقدة ومتشعبة وتفتقر إلى عنصر التحفيز.
- ✓ غياب منظومة تقييم ناجعة لأداء العون العمومي، مما أدى إلى عزوف الموظفين على الاجتهاد والتميز.
- ✓ غياب نظام للتصرف التقديري في الموارد البشرية يمكن الإدارة من برمجة حاجياتها الكمية والنوعية على المدى القريب والمتوسط والبعيد بطرق علمية دقيقة.
- ✓ تضخم عدد الأعوان العموميين بين موظفين و عملة وارتفاع كتلة الاجور ونسبتها في ميزانية الدولة.

وبناء على هذا التشخيص وقع سن استراتيجية تهدف إلى:

## 1.2 السعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في التحكم في كتلة الأجور

### بناء على ثلاث ثوابت أساسية

✓ ربط الزيادة في الأجور بالنمو والإنتاجية مع المحافظة على المنحى التنافسي لحجم كتلة الأجور من الناتج المحلي الخام بهدف النزول بها تحت سقف 12,5 % في حدود سنة 2020

✓ التوقف عن سياسات الانتداب العشوائية استناداً إلى معدل تعويض للمتقاعدين محدد (25 في المائة سنة 2018)

✓ برامج للمغادرة الاختيارية والتقاعد المبكر مع إعطاء الأولوية للأول.  
✓ تنظيم حراك الموظفين

وسوف تتخذ الحكومة جميع التدابير اللازمة لضمان تحقيق مسار التقليل من كتلة الأجور وستعمل الحكومة في إطار المفاوضات الاجتماعية مع الشركاء الاجتماعيين على تحديد آليات جديدة تمكّن من ربط الزيادات في الأجور مع استدامة المالية العمومية، الإنتاجية، النمو والأسعار.

## 2.2 تحسين نوعية الخدمات العمومية

ويتم ذلك من خلال: أ) تحديد احتياجات الإدارات العامة، ب) بناء القدرات، ج) توزيع فعال للموظفين وفقاً لاحتياجات الخدمات العمومية. ويستدعي ذلك الانتهاء من عملية المسح الوظيفي التي تجري حالياً في أربع إدارات بنسق سريع (التجهيز، التربية، الصحة، المالية) وسوف تكتمل في نهاية نوفمبر 2017. ونسعى في الوقت نفسه إلى تعميم هذا المسح الوظيفي على وزارات أخرى حتى نتمكن من بناء سياسة للموارد البشرية ناجعة وفعّالة.

### 3.2. أحداث برامج مغادرة طوعية موجهة لشرائح عمرية مختلفة

أعدنا مشروع قانون التقاعد المبكر وآخر للمغادرة الطوعية، كجزء من عملية إصلاح طموحة للموظفة العمومية. انطلق تطبيق الأول في شهر أكتوبر 2017 إثر مصادقة مجلس نواب الشعب عليه وانطلق التسجيل في الثاني منذ 1 مارس 2018 الى غضون 30 أبريل 2018. يهدف القانون الأول إلى تمكين موظفي القطاع العام الذين يبلغون السن القانونية للتقاعد خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 2018 إلى 01 جانفي 2021 من طلب الإحالة على التقاعد مع استحقاقهم الفوري لجراية التقاعد وبتنفيذ يساوي الفترة المتبقية لبلوغ السن القانونية للإحالة على التقاعد. وقد بلغ عدد المطالب المقدمة حدود 6400 مطلب تم قبول 5600 مطلب بينما رفض باقي المطالب محافظة على جودة المرفق العام وتطبيقا لمبدأ عدم التعويض.

أما القانون الثاني فيهدف إلى تمكين الأعوان الذين قبلت مطالبهم من المغادرة الاختيارية مقابل الحصول على منحة جزافية تصرف دفعة واحدة وبصفة فورية تساوي المبلغ المعادل لستة وثلاثين (36) أجرا شهريا صافيا. ويتم اعتماد الأجر الشهري الصافي الأخير الذي تقاضاه العون المعني قبل تاريخ المغادرة الاختيارية كأجر مرجعي لاحتساب منحة المغادرة الاختيارية، وتعفى هذه المنحة من الضريبة على الدخل ومن الخصم من المورد المستوجب بعنوانها طبقا لأحكام مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات. ولا يمكن في جميع الحالات أن تفوق منحة المغادرة 50% بالمائة من الأجور الصافية التي كان سيتقاضاها العون خلال الفترة الفاصلة بين تاريخ المغادرة الاختيارية وتاريخ بلوغه السن القانونية للإحالة على التقاعد. وتنتظر الحكومة أن ينخرط ببرنامج المغادرة الطوعية ما يقارب 10.000 عون.

وسوف نعمل على الحدّ من المخاطر المتصلة ببرامج المغادرة حفاظا على نوعية الخدمات والمرفق العمومي حتى نتجنب مغادرة الأكفاء من الموظفين والذي من شأنه أن يؤثر سلبا على الوظيفة العمومية. ولهذا الغرض ضمنا مشاريع الأوامر الحكومية ذات الصلة آليات مختلفة على مستوى الوزارات ورئاسة الحكومة حتى نتجنب خروج الكفاءات من الوظيفة العمومية

كما ستكون التعويضات المالية التي ستقدمها الحكومة للمعنيين بهذه البرامج، في إطار المحافظة على السلامة المالية للميزانية وستعمل الحكومة على اشراك الأطراف الاجتماعية في صياغة كل هذه البرامج ضمانا لنجاحها وتطبيقها.

#### 4.2. الحد من الانتدابات العشوائية

لتعزيز عملية مراقبة الانتدابات أصدرنا منشورا حكوميا في شهر أبريل 2017 يحدد المعالم الأساسية لميزانية 2018 ويعلن بوضوح أن سنة 2018 لن تشهد انتدابات جديدة إلا في حدود مدارس التكوين والحاجيات القصوى لبعض الوزارات ولقد كنا قد انطلقنا في سياسة تحديد الانتدابات خلال سنة 2017 حيث لم يتجاوز ذلك عدد المتخرجين من المدارس الإدارية وتكوين الشرطة والجيش. وفي نفس الوقت سيتم التخفيف من الضغوط المسالطة على بعض الوزارات لتلبية حاجياتها من الانتداب عبر آلية إعادة توزيع الموظفين أفقيا وعموديا داخل المصالح المركزية والجهوية للوزارات وبين الوزارات.

#### 5.2. إرساء نظام وظيفة عمومية عليا يشمل خطط معينة

يتم ذلك عبر فتح الخطط للتناظر وتحديد مدة التكليف من 3 إلى 6 سنوات مع وضع نظام للتقييم والتأجير على أساس البرامج والأهداف والنتائج المحققة وتكريس المساءلة حيث يتم الإغفاء من الخطة الوظيفية في صورة عدم تحقيق الأهداف المتفق عليها. ولكن هذا المشروع سيكون في إطار اعتماد تمشّ تدريجي لإقرار هذا النظام وذلك بالشروع فقط في تسديد الخطط التي يحصل فيها شغور.

#### 6.2. إرساء نظام التقييم حسب الجدارة

وذلك بـ:

- ✓ إحداث عنصر تأجير متغير وربطه بتقييم الأداء.
- ✓ مراجعة نظام الخطط الوظيفية والمنح المخولة بعنوانها على أساس حجم المسؤولية وليس على أساس الخطة.
- ✓ مراجعة نظام الامتيازات العينية (السيارات الوظيفية، وصولات الوقود).

## 7.2. إرساء نظام التصرف التقديري في الموارد البشرية

- ✓ القيام بمسح كل مشمولات الوزارات والمؤسسات التابعة لها لإعادة النظر في هيكلتها وتفادي الازدواجية في المهام والادوار
- ✓ إعداد مرجعية للمهن تحدّد الوظائف الإدارية والفنية الموجودة بكافة الإدارات العمومية ووضع الشروط المطلوبة لشغل كل وظيفة بطريقة علمية.

## 8.2.مراجعة جذرية لقانون الوظيفة

إن تجسيم محاور استراتيجية تعصير الوظيفة العمومية يستدعي في جانب هام منها مراجعة جذرية لقانون الوظيفة العمومية وذلك بـ:

- ✓ تطوير النظام الحالي للتصرف في المسار المهني للموظف (تدعيم حقوق الموظفين على غرار الحق في التكوين وتنظيم ممارسة الحق النقابي وحق الإضراب، مراجعة نظام العطل لجعله أكثر تلاؤماً مع حاجيات الموظفين).
- ✓ التأسيس لمقاربة جديدة للتصرف في الموارد البشرية للوظيفة العمومية (الوظيفة العمومية العليا،/ الحراك، التقييم والتأجير حسب الجدارة)

## 3. تحديث الإدارة العمومية

في إطار العمل على الرفع من نجاعة الأداء الإداري وتحسين العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها، تم إعداد "الاستراتيجية الوطنية لتحديث الإدارة العمومية في أفق 2020" بالاعتماد على مسار تشاركي شمل كافة المتدخلين على المستويين المركزي والجهوي من القطاعين العام والخاص وممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات الوطنية، وذلك وفق منهجية علمية ومقاربة تشاركية انطلقت من تشخيص الوضع الحالي للإدارة واعتمدت على تحليل الدراسات والمشاريع السابقة المنجزة في المجال وبالاستئناس بالتجارب الدولية الناجحة. وقد تم عرض الاستراتيجية الوطنية لتحديث الإدارة العمومية خلال جلسة استماع خاصة أمام اللجنة

البرلمانية للإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام بتاريخ 30 جانفي 2017.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى بلورة رؤية واضحة وموحدة وضبط أهداف وأولويات مشتركة لبرامج ومشاريع تحديث الإدارة العمومية قصد الرفع من جودة الخدمات الإدارية المسداة إلى المتعاملين مع الإدارة، وفقا لمخطط عمل يتضمن رزنامة تنفيذ تفصيلية ومؤشرات متابعة، إضافة إلى توزيع واضح للأدوار والمسؤوليات بين الأطراف المتدخلة.

وقد مكن هذا التشخيص من تحديد أهم التعقيدات التي يواجهها المواطن والمؤسسة في تعاملهم مع المصالح الإدارية وضبط أولويات الإصلاح من وجهة نظرهم إضافة إلى التعرف على أهم الإشكاليات التي تحد من نجاعة أداء المصالح الإدارية. وبناء على هذا التشخيص تم ضبط الأهداف الاستراتيجية والمشاريع ذات الأولوية التالية:

### 3. 1. خدمات ذات جودة عالية للمواطن-الحريف

■ **تعميم علامة مرحبا للاستقبال صلب المصالح العمومية:** تم سنة 2017 الانطلاق في تأهيل 100 فضاء للاستقبال بالمصالح العمومية التي لها علاقة مباشرة مع المتعاملين مع الإدارة (المواطن والمستثمر) بالتنسيق مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية بهدف الحصول على شهادة "مرحبا" حسب تمش منهجي تم وضعه في الغرض. وتم ضبط هدف تعميم علامة مرحبا على 500 فضاء للاستقبال بالمصالح العمومية، وذلك في أفق 2020.

■ **تطوير مراكز الخدمات الإدارية وتعميمها:** سيتم قبل موفى سنة 2017 إحداث 22 دار خدمات إدارية إضافية بعدد من المعتمديات بالمناطق الداخلية التي تشكو نقصا في التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية، وذلك بهدف تقريب الإدارة من المواطنين وتيسير النفاذ إلى خدماتها ودعم المساواة أمام المرفق العام وتكريس مبدأ التمييز الإيجابي. بالإضافة إلى ذلك، سيتم وضع تصوّر وخطة عمل لتطوير المشروع خلال سنة 2018 بما يمكّن من الترفيع في نسبة التغطية للخدمات الإدارية من 45% حاليا إلى 51% في موفى سنة 2017 وبلوغ 75% في موفى سنة 2018.

كما سيتم بالتعاون مع الديوان الوطني للبريد التونسي تنفيذ تجارب نموذجية لأصناف جديدة لدور الخدمات تتمثل في اعتماد نموذج المخاطب الوحيد بعدد من مكاتب البريد الريفية وإرساء دور خدمات إدارية متنقلة لتغطية المناطق النائية. وتتمثل مهمة هذه الدور في تقريب الخدمات الإدارية جغرافيا من المواطنين وتقديمها بأكثر سرعة و تحقيق التوازن بين المناطق والحدّ بقدر الإمكان من عناء تنقل المتعامل مع الإدارة قصد الحصول على الخدمات الادارية ذات الطلب المكثف.

■ **إرساء مركز اتصال إداري لإرشاد المواطنين:** وضع الية للتواصل والاتصال بين الادارة والمتعاملين معها بهدف تقديم الإرشاد والرد الحيني أو اللاحق على استفسارات وشكاوى واقتراحات المتعاملين مع الإدارة.

■ **تيسير النفاذ للخدمات ذات الأولوية لفائدة ذوي الاحتياجات الخصوصية:** سيتم إحداث شبابيك خاصة بفضاءات الاستقبال بالمصالح العمومية، وذلك بهدف تقريب الخدمات الإدارية من ذوي الاحتياجات الخصوصية وتحقيقا للمساواة أمام المرفق العام.

■ **وضع إطار ترتيبي حول الاستشارات والعرائض العمومية** بهدف تطوير ودعم آليات المشاركة العمومية.

■ **مراجعة شاملة للإجراءات الإدارية الموجهة للمواطن وتبسيطها:** دراسة جميع الإجراءات الإدارية الموجهة للمواطن وتقييمها وفقا لمعايير محددة.

■ **الحذف التدريجي لشكليتي التعريف بالإمضاء والإشهاد بمطابقة النسخ لأصولها بالنسبة لعدد من الخدمات والوثائق الإدارية الخاصة بالمصالح العمومية** بما يساهم في تقليص العبء الإداري المسلط على كاهل المتعاملين مع الإدارة (مواطنين ومؤسسات اقتصادية) وبالتالي التخفيف من عناء تنقل المواطن إلى الإدارة ومن حجم الاكتظاظ بالإدارات العمومية.

■ **تكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة:** تبعا لصدور القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، تم إعداد خطة عمل



لتكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة وتجسيم مختلف الالتزامات المنصوص عليها بالقانون الأساسي.

■ **تركيز منظومة إلكترونية للنفاذ إلى المعلومة:** يهدف تركيز هذه المنظومة إلى تيسير ممارسة الحق في النفاذ إلى المعلومة، وذلك بالخصوص من خلال تمكين العموم من تقديم مطالب النفاذ والطعون المتعلقة بها وتلقي الردود بطريقة إلكترونية، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الإحصائيات والمعطيات تتعلق بالخصوص بعدد المطالب المقدمة وعدد المطالب المقبولة والمرفوضة والتوزيع الجغرافي لطالبي النفاذ إلى المعلومة.

### 3. 2. مناخ إداري متطور وملئم لممارسة الأعمال

■ **مراجعة شاملة للإجراءات الإدارية الموجهة للمؤسسات وتبسيطها:** سيتم العمل على استكمال جرد الإجراءات الإدارية لممارسة الأنشطة الاقتصادية و تقييمها وفقا لمنهجية ومعايير مضبوطة مع باقي الوزارات التي لم تنخرط سابقا في مشروع تبسيط الإجراءات الإدارية.

■ **إرساء دراسة المؤثرات المتعلقة بمشاريع الإصلاحات والتشريعات،** وذلك بهدف تقييم ودراسة انعكاسات مشاريع الإصلاحات الإدارية والنصوص القانونية قبل وبعد إرسائها ضمانا للنجاعة المرجوة.

■ **إحداث مسارات خصوصية ذات قيمة مضافة لفائدة المستثمرين (Fast track...)** وذلك من خلال وضع مسارات خصوصية لفائدة باعثي المشاريع تضمن السلاسة والسرعة المطلوبتين في إحداث مشاريعهم.

■ **تنفيذ خطط العمل المنبثقة عن مشروع أجندا الأعمال الوطنية والجهوية في مجال الإصلاح الإداري:** تم في موفى سنة 2014، إمضاء مذكرة تفاهم بين رئاسة الحكومة، من جهة، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري والمعهد العربي لرؤساء المؤسسات، من جهة أخرى، تم بمقتضاها إرساء آلية قارة للتواصل بين الإدارة العمومية والقطاع الخاص في مجال تطوير المناخ الإداري

للأعمال أطلق عليها اسم "أجندا الأعمال الوطنية". وقد أفضت هذه الآلية إلى اقتراح عدد من الإصلاحات ذات العلاقة بالمناخ الإداري للأعمال تم تضمينها في تقرير تألفي سيتم عرضه على أنظار الحكومة.

هذا ويتمّ العمل حاليًا على إعداد مذكرة تفاهم جديدة للفترة 2018-2020 سيتمّ في إطارها تنفيذ آلية التّواصل على المستويين الوطني (أجندا الأعمال الوطنية) والجهوي (أجندا الأعمال الجهوية).

- **إحداث بوابة إلكترونية موحدة حول الإجراءات الموجهة للمؤسسات:** إحداث نقطة نفاذ موحّدة تمكن المستثمر أو صاحب المؤسسة من الحصول على كلّ المعلومات اللازمة للقيام بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالمناخ الإداري للأعمال. وستتضمّن هذه البوابة مختلف الإجراءات المتّصلة بدورة حياة المؤسسات في مستوى الوثائق المطلوبة والكلفة والأجال والمراجع القانونية ومعلومات عن العون المسؤول عن الإجراء. هذا وسيتمّ العمل أن تكون جميع المعطيات المضمنة بالبوابة ملزمة للإدارة.
- **وضع إطار قانوني لتنظيم "إعادة استعمال المعلومات العمومية":** بهدف تمكين القطاع الخاص، وفق شروط ومعايير مضبوطة، من استعمال المعلومات التي ينتجها القطاع العام بما يساهم في دعم فرص الاستثمار وخلق مواطن شغل إضافية.

### 3.3. إدارة عمومية ناجعة ومتجددة

- **تفعيل وتدعيم هياكل الإصلاح الإداري على المستوى المركزي والجهوي المتمثلة بالخصوص في اللجان الوزارية والجهوية للإصلاح الإداري وإدارات التنظيم والأساليب والإعلامية على مستوى الوزارات والولايات.**
- **إحداث شبكة وطنية للتجديد الإداري** تعهد إليها مهمة تصور وصياغة آليات ومنهجيات عمل مجددة لتطوير العمل الإداري على المستويين المركزي والجهوي بالتعاون مع الجامعات التونسية ومراكز البحوث الوطنية والدولية واستئناسا بالتجارب المقارنة لمراسد ومراكز التجديد الإداري.

تطوير القدرات والمهارات الأساسية لشبكة التطوير الإداري على المستويين المركزي والجهوي في المجالات ذات الأولوية المتعلقة أساسا بالتصرف حسب الجودة الشاملة، التخطيط الاستراتيجي، التصرف في المشاريع، إعادة هندسة الإجراءات، آليات التجديد الإداري.

#### 4 إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي

بات من الضروري اليوم معالجة العجز المتفاحم لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص بشكل جذري يأخذ بعين الاعتبار ما يتطلبه ذلك من إجراءات لضمان توازنها المالية وكذلك الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تمر به البلاد وخاصة الضغوطات المسلطة على ميزانية الدولة.

وتطبيقا لبنود العقد الاجتماعي، وفي إطار المراجعة الشاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي، دعت الحكومة في إطار العقد الاجتماعي الى تشكيل اللجنة الفرعية للحماية الاجتماعية بمعية الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية التي كانت رئاستها دورية وعقدت سلسلة من الاجتماعات تجاوزت العشرين سنتي 2016 و2017 بحضور وزير الشؤون الاجتماعية والوزير المكلف بالإصلاحات خصصت لدراسة الخيارات الممكنة لإصلاح أنظمة التقاعد وأفضت أعمالها الى النتائج التالية:

- اعتماد نظام داخلي يضبط عمل اللجنة،
- الاتفاق على وثيقة تشخيص العوامل التي أدت الى اختلال التوازنات المالية لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص
- ضبط ودراسة عدد من السيناريوهات والقرارات للإصلاح المقياسي لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص تضمنت جملة من الخيارات الممكن اتخاذها في هذا الشأن ونتائجها المالية المتوقعة

ولقد ركزت الحكومة على المبادئ والمقترحات التالية:

#### 1.4. على مستوى المبادئ العامة

- أ- التأكيد على أهمية النظام التوزيعي وضرورة حمايته والمحافظة عليه
- ب- التركيز على ضرورة القيام بالإصلاحات الهيكلية وخاصة مراجعة المقاييس المعتمدة لتصفية الجارية والتي من شأنها أن توفر موارد إضافية لأنظمة التقاعد.
- ت- إمكانية إقرار مبدأ التدرج في إدخال الإصلاحات الهيكلية.
- ث- ضرورة البحث على مصادر تمويل إضافية لدعم الإصلاحات الهيكلية لهذه الأنظمة وضمان توازنها المالية.
- ج- مراعاة الضغوطات المسلطة على ميزانية الدولة والعمل على تفادي تكرار ما تم في 2016 و 2017 من توفير تباعا 300م.د و 600 م.د للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.
- ح- عدم المس من الحاجيات المالية للميزانية العمومية في إطار التوازنات المرتقبة لعام 2018.
- خ- عدم إضافة ضغط جبائي إضافي واعتماد ما نصت عليه التدابير الجبائية الحالية والجديدة.
- د- اعتماد مبدأ التخصيص والتنصيب على الموارد المخصصة لدعم منظومة الضمان الاجتماعي في شرح الأسباب لقانون المالية لعام 2018.
- ذ- تحديد سقف في مجال تنويع مصادر التمويل انطلاقا من سنة 2018 قابلا للتعزيز في السنوات القادمة بحسب الحاجيات التي تتطلبها وضعية أنظمة الضمان الاجتماعي لتحقيق توازنها.

## 2.4. على مستوى مراجعة المقاييس المعتمدة لخص الجراية في

### القطاع العمومي

اقترح الحكومة مراجعة المقاييس التالية كما يلي :

- أ. سن الإحالة على التقاعد: الترفيع في سن الإحالة على التقاعد مع اعتبار 65 سنة كهدف واعتبار مقترح الترفيع الإجمالي بعدد من السنين بداية من سنة 2018 والترفيع الاختياري للسنوات اللاحقة كحد أدنى. كما يمكن اقتراح نظام للتشجيع على قبول التمديد بالترفيع في مردودية السنوات المتبقية (surcote) والتخفيض من مردودية السنوات المتبقية للذين لا يقبلون التمديد (décote).
- ب. مراجعة الأجر المرجعي: اعتماد معدل أجور غير محيئة للسنوات الثلاث الأخيرة بداية من جانفي 2018 والخمس سنوات الأخيرة بداية من جانفي 2019.
- ت. مردودية سنوات العمل: اعتماد نسبة 2% عن كل سنة عمل بداية من سنة 2018 وتطبيقها على الإحالات على التقاعد المحدثه بعد صدور القانون مع الأخذ بعين الاعتبار لنظام الحوافز المشار إليه (surcote, décote).
- ث. التعديل الآلي للجراية: ربط التعديل في الجرايات بالمفاوضات الاجتماعية بالاستئناس بمؤشر الأسعار ونسبة النمو الاقتصادي ونسبة الترفيع في الأجر الأدنى.
- ج. الترفيع في نسبة المساهمات: الترفيع بنسبة 3% منها 2% على كاهل المشغل و1% على كاهل العون بداية من سنة 2018.

## 3.4. على مستوى مراجعة المقاييس المعتمدة لخص الجراية في

### القطاع الخاص

اقترح الحكومة مراجعة المقاييس التالية كما يلي :

- أ. الترفيع في سن الإحالة على التقاعد حسب نفس التمشي المقترح للقطاع العمومي
- ب. مردودية سنوات العمل: اعتماد نسبة 2% عن كل سنة عمل لجميع الفترات السابقة بداية من 2018 على أن ينطبق هذا الاجراء على الإحالات الجديدة على التقاعد.

- ت. مراجعة فترة التربص الدنيا لافتتاح الحق في جرایة وتحديدھا بـ10 سنوات مع ضمان حد أدنى للجرایة.
- ث. الغاء نظام التقاعد المبكر لأسباب اقتصادية و انشاء صندوق ضمان للمفصولين عن العمل لأسباب اقتصادية .
- ج. تغيير الطريقة الحالية لمراجعة الجرايات واعتماد الطريقة المقترحة للغرض في القطاع العمومي.
- ح. الترفيع في نسب المساهمات باعتماد نفس النسب المقترحة للقطاع العمومي.

#### 4.4. على مستوى تنويع مصادر التمويل

اقتрحت الحكومة على الأطراف الاجتماعية إحداث مساهمة اجتماعية تضامنية يخصص مردودها لتمويل الصناديق الاجتماعية تستوجب على الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات والشركات الخاضعة للضريبة على الشركات كذلك المعفاة منها وتحتسب على أساس المداخل والأرباح الصافية الخاضعة للضريبة وذلك بإضافة نقطة للنسب المعتمدة لاحتساب الضريبة المذكورة والواردة بجدول الضريبة على الدخل أو الأرباح مع تحديد حد أدنى لها.

يتم استخلاص المساهمة ودفعها في نفس الآجال وحسب نفس الطرق المعتمدة لخلاص الضريبة على الدخل والأرباح، كما تتم مراقبتها ومعاينة المخالفات والنزاعات المتعلقة بها وفقا للإجراءات المعمول بها في مادة الضريبة على الدخل والأرباح.

وأمام استعجالية الوضع الذي تمر به صناديق الضمان الاجتماعي وخاصة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، وسعيها منها الى بلورة رؤية منسجمة لإصلاح أنظمة التقاعد عقدت اللجنة الفرعية للحماية الاجتماعية المنبثقة عن العقد الاجتماعي سلسلة من الاجتماعات تجاوزت العشرين سنتي 2016 و2017 بحضور وزير الشؤون الاجتماعية والوزير المكلف بالإصلاحات خصصت لدراسة الخيارات الممكنة لإصلاح أنظمة التقاعد وأفضت أعمالها الى النتائج التالية:

- اعتماد نظام داخلي يضبط عمل اللجنة،
- الاتفاق على وثيقة تشخيص العوامل التي أدت الى اختلال التوازنات المالية لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص
- ضبط ودراسة عدد من السيناريوهات والقرارات للإصلاح المقياسي لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص تضمنت جملة من الخيارات الممكنة اتخاذها في هذا الشأن ونتائجها المالية المتوقعة.

واعدت الحكومة مقترحاتها وأبدت مرونة في التعامل مع الاختلافات في وجهات النظر مع الأطراف الاجتماعية والتزمت بإدراج المساهمة التضامنية الاجتماعية وبرمجة الترفيع في حصتها من المساهمات الاجتماعية في القطاع العام ضمن ميزانية 2018. وقبلت مبدء البحث عن القاسم المشترك وإيجاد الحلول الملائمة للأطراف الاجتماعية مع اعتبار ان مسار الإصلاح مستمر. واعدت في الغرض مشاريع قوانين واتفاقيات مع الأطراف الاجتماعية منذ سنة 2017 لم يصل للحكومة أي رد كتابي رسمي من الأطراف الاجتماعية.

## جدول 1: ملخص الإصلاحات المقترحة و الفوارق

مراجعة المقاييس	الحكومة	الاتحاد العام التونسي للشغل	اتحاد الصناعة و التجارة
1. سن التقاعد	63 اجباري و65 اختياري	62 اجباري بالتدرج و65 اختياري	62 اجباري بالتدرج و65 اختياري
2. نسبة المساهمات	الترفيغ بنسبة 3% منها 2% على كاهل الدولة و 1% على كاهل العون بداية من سنة 2018.	نعم	غير معني في القطاع الخاص
3. الأجر المرجعي	الترفيغ تدريجيا و على سنتين منها 0.5% على كاهل المؤسسة و 0.5% على كاهل العون بداية من سنة 2018 ثم نفس النسبة سنة 2019	لا	لا
4. مردودية السنوات	اعتماد معدل أجور غير محيئة للسنوات الثلاث الأخيرة بداية من جانفي 2018 والخمس سنوات الأخيرة بداية من جانفي 2019	لا	لا
5. التعديل الألي	(اعتماد نسبة 2% عن كل سنة عمل لجميع الفترات السابقة بداية من 2018 على أن ينطبق هذا الاجراء على الإحالات الجديدة على التقاعد).	نعم	نعم
6. مراجعة قائمة الأعمال الشاقة	ربط التعديل في الجرايات بالمفاوضات الاجتماعية بالاستئناس بمؤشر الأسعار ونسبة النمو الاقتصادي ونسبة الترفيع في الأجر الأدنى.	نعم	نعم
7. المساهمة الاجتماعية التضامنية	نعم	نعم	لا
8. مراجعة فترة التربص الدنيا لافتتاح الحق في جراية	تجديدها بـ10 سنوات مع ضمان حد أدنى للجراية.	لا	نعم
9. تسديد الديون المتخلدة	نعم	نعم	نعم
10. تحسين الاستخلاص للمؤسسات الخاصة	نعم	نعم	نعم
11. تحسين حوكمة الصناديق	نعم	نعم	نعم
12. حوكمة أنظمة الحماية الاجتماعية.	إحداث مجلس أعلى لتمويل أنظمة الحماية الاجتماعية.	نعم	نعم

## 5 تطوير وحوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية

لقد اعتمدت الحكومة في اعداد استراتيجية تطوير وحوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية على مبدأ التشاركية بين كل الأطراف المتدخلة. لذلك وبعد عرض الاستراتيجية في ندوة وطنية لشهر نوفمبر 2016 تمت مناقشتها مع خبراء في الأحزاب الموقعة على وثيقة قرطاج ثم تم في شهر أفريل 2017 اعتمادها من طرف الحكومة وقرار ضرورة اعداد مخطط عمل للاستراتيجية



وتم تنظيم بين شهري جوان وجويلية تسع ورشات عمل شارك فيها أكثر من 120 مشارك بين وزارات ومؤسسات وخبراء وخمس أحزاب سياسية والاتحاد التونسي الصناعة والتجارة. وعقدت العديد من الاجتماعات الثنائية مع الاتحاد التونسي للشغل حول الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية. وقد مدت الحكومة كل الأطراف بالمعلومات الإحصائية والوثائق والدراسات التي قامت بها.

وانعقد مجلس وزاري للغرض في شهر مارس 2018 لتحديد التوجهات الكبرى في الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية اذ تستوجب وضعية المؤسسات العمومية اعتماد مبادئ عامة وتوجهات استراتيجية لإعادة هيكلتها وتحسين مردوديتها تكون متعددة الجوانب الا أن ذلك يتطلب أيضا التدخل على مستوى رأس المال بالنسبة للعديد منها، وهو ما يمثل تحديا في الوقت الراهن وبالخصوص فيما يتعلق بإيجاد مصدر لتمويل عملية إعادة الهيكلة.

### 1.5. محاور الإصلاحات

- أ. الإصلاحات على مستوى الحوكمة العامة
- ب. الإصلاحات على مستوى الحوكمة الداخلية
- ت. الإصلاحات على مستوى الموارد البشرية والحوار الاجتماعي
- ث. الإصلاحات على المستوى المالي

### 2.5. المبادئ العامة

- أ. معالجة وضعية المنشآت العمومية حالة بحالة وقطاعا بقطاع وبشكل عملي.
- ب. **تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات والمنشآت العمومية وتجاوز وضعيتها المالية الحرجة ووضع برنامج لإعادة هيكلتها بشكل يضمن استمرارية نشاطها وتواصل تأمينها للمرافق العمومية المناطة بعهدتها في أفضل الظروف.**
- ت. **ترك كل الخيارات لإنقاذ المؤسسات والمنشآت العمومية مفتوحة للنقاش على أن تراعي مصلحة المؤسسة والمواطن وأن تحافظ على دور الدولة كمساهم في رأس المال.**

ث. العناية اللازمة لعملية إنقاذ المؤسسات والمنشآت العمومية على المدى القريب ومعالجة وضعيتها المالية الحرجة بصفة عاجلة مع ضرورة دمج عملية الإنقاذ داخل تصور شامل يمتد على المدى المتوسط والبعيد.

ج. اصطحاب كل عملية إنقاذ وهيكلية للمؤسسات أو المنشآت العمومية بعملية إرساء لقواعد الحوكمة الرشيدة للتصرف في هذه المؤسسات والمنشآت بشكل يمكنها من ضمان أوفر حظوظ النجاح.

ح. إيلاء العناية اللازمة للحوار الاجتماعي في كل عملية إنقاذ وإعادة هيكلية للمؤسسات والمنشآت العمومية.

### 3.5. الإصلاحات المقترحة

ان الإصلاحات الهيكلية التي تعتمزم الحكومة القيام بها وتضمينها في قوانين المالية القادمة تعتمد على:

أ. تحديد ونشر استراتيجية الدولة كسلطة عمومية من منطلق دورها كمساهم ( l'Etat actionnaire).

ب. اعداد توزيع للمنشآت العمومية حسب مقياس النشاط (قطاع تنافسي أو غير تنافسي ومرفق عام) ثم حسب الأهمية (استراتيجي أو غير استراتيجي)

ت. مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بمنظومة الإشراف على المنشآت العمومية

ث. النظر في إمكانية إحداث هيكل إداري مركزي موحد أو هيئة إشراف وتنسيق كوكالة وطنية للتصرف في المساهمات العمومية أو هيئة عليا للمنشآت العمومية

ج. تفعيل دور وزارات الاشراف القطاعي في تحديد السياسات القطاعية التي تتطلب تدخل المنشآت.

ح. جعل الهيكلية المالية للمنشآت الناشطة في القطاع غير التنافسي/مرفق عام والاستراتيجي من مشمولات الدولة.

خ. النظر في مسائل الشراكة مع القطاع الخاص أو التفويت الجزئي أو الكلي في المنشآت الناشطة في القطاع التنافسي حسب أهميتها الاستراتيجية.

د. تفعيل إلزامية وثيقة عقود الأهداف أو البرامج بالنسبة للطرفين المتعاقدين (الدولة والمؤسسة)

ذ. تطوير الشفافية وتسهيل حق النفاذ الى المعلومة ونشر الدولة بصفة دورية لمعلومات تأليفية عن المؤسسات العمومية إضافة لتقرير سنوي حول التصرف في هذه المؤسسات

وتتمحور خطة الحكومة في الهيكلية المالية على ثلاثة توجهات:

وتتمحور استراتيجية الهيكلية المالية على ثلاثة توجهات. في جزئها الأول تركز على توجيه مبدئي نحو الحفاظ على الصبغة العمومية للمنشآت التي تنشط في قطاع تمّ الاتفاق على انها استراتيجية سواء تنشط في قطاع المرفق العام أو الاحتكاري للدولة حاليا، حيث تعتبر هذه المنشآت مكسبا للمجموعة الوطنية بالنظر لطبيعة نشاطها ولأهميّة موقعها الاقتصادي والجغرافي ووزنها الاجتماعي، وهو ما سيدفع إلى ضرورة اقتراح وضع إجراءات لهذه المنشآت التي تعاني صعوبات هيكلية لتحقيق توازنها المالية للنهوض بها ولضمان ديمومتها، خاصة وأنّ بقاءها على وضعيتها الحالية دون تدخل، سيؤدي حتما الى مخاطر تهدّد وجودها، وقد تكون له تداعيات اقتصادية وتكلفة اجتماعية هامة.

كما تشتمل الاستراتيجية المقترحة في جزئها الثاني، وبالنسبة للمنشآت العمومية التي تنشط في قطاع استراتيجي-تنافسي أو غير استراتيجي-احتكاري للدولة حاليا وبالنظر للمقومات التي تتمتع بها البعض من هذه المنشآت (potentialités) والتي قد تؤهلها لجلب اهتمام المستثمرين الخواص، حيث يقترح التوجّه بخصوص هذه المنشآت نحو وضع إجراءات أولية لإعادة هيكلتها من الجانب المالي والاجتماعي بهدف تحقيق توازنات مالية دنيا في مرحلة أولى، وبالتوازي مع ذلك، الشروع في البحث عن إدخال شريك استراتيجي في رأس مال المؤسسة المعنية (عبر اقتناء أسهم، أو الدخول عبر المساهمة في عملية الترفيع في رأس مال الشركة تكون مخصّصة لفائدته...)، ليتكفل هذا المستثمر بمواصلة إجراءات إعادة الهيكلية، بالنظر لما يحتاجه هذا النوع

من المنشآت من دعم مالي إضافي من طرف هؤلاء المستثمرين الخواص (استثمارات)، بالإضافة إلى الدعم الفني والمعرفي (SAVOIR-FAIRE)، وهو توجه يعتمد مبدأ الشراكة بين القطاع الخاص والعام (على مستوى رأس مال المنشأة المعنية بإعادة الهيكلة).

أما **التوجه الثالث**، فسيهتم ببعض المنشآت العمومية، مع إضافة عدد من المنشآت ذات المساهمات العمومية، التي تعتبر غير استراتيجية وتعمل في قطاعات شديدة المنافسة، حيث ثبت انعدام الجدوى من بقاء هذه المنشآت القطاع العام، كما تأكد عدم قدرة الدولة على توفير الدعم والمساندة المالية المستوجبة لكل المنشآت العمومية المعنية بالإصلاح، مع الاقتصار فقط على المنشآت الإستراتيجية أو التي لها من الإمكانيات والآفاق المستقبلية ما يؤهلها لبناء شراكة مع الخواص. وهذا التوجه، سيعتمد **صيغة التخصيص الكلي للمنشآت المعنية**، الذي يهدف اساسا إلى ضمان مواصلة هذه المنشآت لنشاطها والمحافظة على أعوانها وتوفير الشروط لإنقاذها والنهوض بها.

#### جدول 2: ملخص خطة الهيكلة المالية

قطاع تنافسي	قطاع احتكاري	قطاع مرفق عام	
الشريك الاستراتيجي مع القطاع الخاص	الدولة	الدولة	قطاع استراتيجي
التخصيص	الشريك الاستراتيجي مع القطاع الخاص		قطاع غير استراتيجي

في انتظار ذلك سعت الحكومة إلى تحسين التصرف في المنشآت العمومية وانطلقت في خطة لتحسين أداء بعض المؤسسات العمومية وإيجاد نظام لمراقبتها عبر ابرام عقود الأداء. وفي نطاق الجهود الرامية إلى الحد من المخاطر المالية للمنشآت العمومية على الميزانية، وقعت الوزارات المعنية عقود أداء مع خمس منشآت عمومية كبرى (الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الديوان الوطني للحبوب، الشركة التونسية للتكرير والوكالة التونسية للتبغ) ومن المنتظر الانتهاء

من عقد الأداء مع الخطوط الجوية التونسية عند الانتهاء من اعداد خطة إعادة هيكلتها. إن عقود الأداء تتضمن مجموعة من مؤشرات الأداء تمكن من متابعة المنشآت العمومية وتقييم أدائها والتدخل في الوقت المناسب لمعالجة الآثار السلبية ونسعى حاليا لتعميمها لإعداد مصفوفة جامعة متكونة من مؤشرات مالية أساسية لمراقبة المنشآت العامة حتى نتمكن من تقييم المخاطر على الميزانية.

## 6 اصلاح منظومة تمويل الاقتصاد

لقد اعتمدت الحكومة في منهجية اصلاح القطاع البنكي منهجية دعم الإصلاحات الجارية والانطلاق في إصلاحات جديدة.

### 1.6. محاور الإصلاح المضمنة بقانون البنوك والمؤسسات المالية

ترتكز على:

- أ. مراجعة المنظومة البنكية المقيمة وغير المقيمة في مختلف المراحل (الأنشطة المحررة والأنشطة الخاضعة للترخيص المسبق - التنظيم - الرقابة - الإنقاذ - التصفية...)
- ب. تدعيم الأسس المالية للبنوك والمؤسسات المالية بمضاعفة رأس المال المستوجب لممارسة النشاط،
- ت. تدعيم الحوكمة البنكية: ضرورة الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وتدعيم دور مجالس الإدارة واللجان المنبثقة عنها،
- ث. تدعيم صلاحيات البنك المركزي في مجال الرقابة المصرفية (قواعد تصرف حذر على أساس فردي ومجمّع)،
- ج. وضع نظام للتعاطي مع الصعوبات المصرفية وإنقاذ البنوك التي تشكو صعوبات (إحداث لجنة إنقاذ - إرساء إجراءات استثنائية للإنقاذ - تعيين مندوب الإنقاذ...).

ح. حماية مصالح المودعين وتحقيق الاستقرار المالي وتفادي الخطر النظامي من خلال إحداث صندوق لضمان إيداعات الحرفاء.

خ. إعادة هيكلة البنوك العمومية من خلال تجسيم استراتيجية إعادة هيكلة البنوك العمومية (الجانب المالي- رسمة بنك الإسكان والشركة التونسية للبنك / إصلاح الحوكمة / مراجعة الجانب التنظيمي / تطوير النظم المعلوماتية / الموارد البشرية) وقد تمّ إمضاء عقود برامج للفترة 2017-2020 مع البنوك العمومية الثلاثة وتتم متابعتها بصفة دائمة ومنتظمة لضمان نجاعتها. كما ستعمل الحكومة على تقييم هذه الاستراتيجية وتطويرها عبر ترك كل الاحتمالات ممكنة من ادماج لشريك استراتيجي أو مزيد من الرسمة إلى تخصيص البعض منها أو الدمج معتمدة مبدأ مراعاة مصلحة البنك والموظفين والدولة وتمويل الاقتصاد الوطني في إطار تشاركي موسع.

## 2.6. الإصلاحات الجارية والمستقبلية

أ. إعادة هيكلة البنوك ذات المساهمة غير الاستراتيجية للدولة والتي تتراوح حصة الدولة فيها بين 20 في المائة و69 في المائة وذلك بالتفويت في حصة الدولة من هذه البنوك. وتعمل الحكومة على تحديد خطة عمل تتضمن وضع جدول زمني وتعتمد مقاربة تدريجية وبطريقة شفافة (عن طريق طلب العروض) وتسهر على ضمان التثمين والتقييم الأمثل لحصة الدولة والتأكد من نزاهة ومؤهلات المشتري الجديد لتوطيد الثقة والسمعة التي تتمتع بها الساحة المالية بتونس مع التشاور مع الشركاء العرب في رأس المال.

ب. تدعيم آليات معالجة محفظة الديون المتعثرة بالبنوك العمومية بإيجاد الحلول القانونية وتفعيل بعض المقترحات، كالكتاب الأبيض لمعالجة ديون البنوك العمومية في مجال السياحة، لتمكين مجالس الإدارة ومجالس مراقبة البنوك العمومية الى وضع نظام شفاف وعملي يمكن من المصادقة على سياسات التحكيم والشروط التحكيمية، والمصادقة على اتفاقيات الصلح مع الحرفاء. ويمكنهم من ضبط سياسة استخلاص الديون والمصادقة عليها، وتحديد سقف المبالغ وشروط الانتفاع والإجراءات الواجب اتباعها عند ابرام اتفاقية الصلح على أن تتولّى

الإدارة العامة أو هيئة الإدارة الجماعية تنفيذ سياسة الاستخلاص وإعلام المجلس دوريا بنتائج أعمالها.

ت. مشروع قانون أساسي يتعلق بتدعيم جودة المعلومات الائتمانية "Crédit Bureau" يهدف إلى تسهيل النفاذ إلى مصادر التمويل وتدعيم الاندماج المالي وتحسين مناخ الأعمال، وقد تم إعداد مشروع قانون أساسي حول تدعيم جودة المعلومات الائتمانية وقد تمت المصادقة عليه خلال اجتماع مجلس الوزراء (فيفري 2017) وتمت إحالته على أنظار مجلس نواب الشعب للمصادقة.

ث. مراجعة الإطار القانوني والترتيبي المنظم لنسبة الفائدة المشطّة "Taux d'intérêt excessif" بهدف تسهيل نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى التمويل وتمكين البنوك من تطبيق نسبة فائدة تتلاءم مع درجة المخاطرة. و تمكن هذه المراجعة من تبسيط الإجراءات والترفيف في الهامش المطبّق على معدّل نسبة الفائدة الفعلية من 20 إلى 33.33% حسب أصناف التمويلات و المستفيدين. وينتظر هذا القانون مصادقة المجلس عليه.

ج. إحداث بنك الجهات على أساس تشخيص المنظومة الحالية للتمويل، قام مكتب الخبرة المكلف بإعداد تصوّر لإحداث بنك الجهات في إطار مساعدة فنيّة من قبل بنك التنمية الألماني "KfW". ويكرّس البنك دور التكامل مع القطاع الخاص من خلال توفير منتجات إعادة تمويل و ضمانات للمؤسسات البنكية. ويمكن هذا البنك من معالجة النقائص المسجلة في منظومة التمويل وبلورة برنامج شامل لإعادة الهيكلة التنظيمية والمؤسساتية لمختلف هياكل التمويل العمومية.

ح. إصدار مجلة مؤسسات الاستثمار الجماعي بتجميع كافة النصوص والأحكام المتعلقة بنشاط رأس مال الاستثمار (SICAR-FCPR) وتطويرها استئناسا بأفضل التشرييع والمعايير الدولية في المجال وقد تم إعداد هذه المجلة بالتشاور مع هيئة السوق المالية والمهنة. وقد تمت المصادقة على مشروع المجلة خلال اجتماع مجلس الوزراء (28 أفريل 2017) و تمت إحالته على أنظار مجلس نواب الشعب للمصادقة.

خ. مراجعة الإطار القانوني المنظم للسوق المالية بالتشاور مع مختلف الهياكل المعنية على غرار هيئة السوق المالية لمراجعة قانون 1994 المنظم للسوق المالية بهدف: إرساء قواعد

الحكومة الرشيدة لمختلف المتدخلين في السوق وتشجيع لجوء المؤسسات الصغرى و المتوسطة للتمويل المباشر مع الأخذ بعين الاعتبار لدور السوق المالية في تنفيذ الشراكة بين القطاع العام والخاص.

**د. وضع إستراتيجية في مجال الاندماج المالي لتطوير النفاذ للقطاع المالي لتمكين الفئات المهمشة وذات طلبات غير ملبات من استعمال منتجات مالية تتماشى وحاجياتهم. وذلك بإحداث مرصد للاندماج المالي صلب البنك المركزي التونسي واختيار مكتب خبرة لمرافقة وزارة المالية في إعداد الإستراتيجية المذكورة.**

**ذ. إعادة هيكلة قطاع القروض الصغرى بوضع تصور حول إعادة هيكلة جمعيات قروض الصغرى من خلال اندماج الجمعيات على مستوى كل ولاية بهدف إضفاء مزيد من النجاعة وحسن التصرف،**

**ر. مراجعة الإطار القانوني المنظم لشركات استخلاص الديون بهدف تدعيم نجاعتها و تدخلاتها في مجال استخلاص الديون البنكية.**

## 7 اصلاحات دعم منظومة المواد الأساسية

لقد ارتفع تدخل صندوق التعويض بين سنة 2010 و 2017 بحوالي 230 في المائة من 730 م د في 2010 إلى 1605 م د في 2017 ويمثل هذا المبلغ أيضا حوالي 1.7 في المائة من الناتج القومي الخام و 26% في المائة من ميزانية الاستثمار. ومن بين أسباب هذا الارتفاع طبيعة فترة التحول الديمقراطي التي أدت إلى انفجار في نفقات التعويض نتيجة لصعوبة اعتماد سياسة تعديلات واضحة ومستقرة ودائمة للأسعار ولكن أيضا لاستمرار الآثار السلبية المرتبطة بسياسات التعويض عموما (ضعف في الحوكمة، التبذير والنفائيات، تغيير وجهة استخدام المواد المدعمة، الضغط من أجل عدم التغيير، ارتفاع تكاليف الإنتاج والتوزيع لمختلف المواد المدعمة).

إن الحكومة تدرك أن صندوق التعويض يشكّل عبأ كبيرا على المالية العمومية وأن غياب استراتيجية وطنية للتحكم في تكاليف الدعم في مستوى مقبول دون تهديد للتوازنات الكبرى



للاقتصاد الوطني يمثل عائقا للنمو الاقتصادي للبلاد مما يستوجب الانطلاق بسرعة في اعتماد برنامجا واضحا المعالم بناء على الدروس المستخلصة من التجربة التونسية والتجارب الدولية التي يمكن أن تكون القاعدة الأساسية لوضع استراتيجية تهدف أساسا إلى:

- التحكم في تكاليف الدعم في مستوى يتناسق مع الإمكانيات المالية للدولة
- اعتماد سياسة لتوجيه الدعم إلى مستحقيه

### 1.7. المبادئ العامة

- أ. تخصيص تدخلات الصندوق على المدى المتوسط للاستهلاك الغذائي ودعم الكتب والكراسات المدرسية حيث ستعمل الحكومة على تحديد الدعم لاستهلاك العائلات ذات الدخل المحدود واعتماد سياسة توجيه للدعم عبر المنتوجات.
- ب. احتواء تكاليف الدعم في مستوى يتناسق مع ما يمكن أن تتحمله ميزانية الدولة مع المحافظة على المقدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود. لذلك تسعى الحكومة للقيام بتعديلات سنوية لأسعار المواد المدعمة ومرافقة ذلك بالترفيح في المنح الموجهة للعائلات المعوزة عن طريق البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة خصوصا وأن هذا البرنامج من مهامه توجيه الإعانات إلى العائلات المعوزة حتى تتحمل الترفيح في الأسعار المنجرة عن تخفيض التكاليف الدعم على الميزانية

### 2.7. الوسائل

- أ. تكثيف المراقبة في استعمال المواد المدعمة ومعاينة التحويلات والاستعمالات الغير مسموح بها وغير القانونية للمواد المدعمة، لذلك سنعمل على تكوين مراقبين اقتصاديين مختصين في مراقبة المواد المدعمة.
- ب. إمكانية اعتماد ضرائب استرجاع جبائية تمكن من استرجاع جزء من تكاليف الدعم من الذين لا يستحقونها على غرار ضريبة الإقامة بالنزل.
- ت. التوجه بشكل تدريجي وعلى المدى المتوسط نحو القيمة الفعلية لبعض المنتوجات المدعومة.
- ث. القيام بإصلاحات قطاعية.

- ج. إقرار عقود أهداف مع المؤسسات العمومية المتدخلة في المجال.  
ح. الإسراع بإنجاز المعرف الاجتماعي الوحيد الذي يمكن من وضع سياسة استهداف وتوجيه للدعم يحل محل دعم الأسعار.

## II. اعتماد برنامج إرادي طموح لدعم النشاط الاقتصادي

ستؤسس الإصلاحات الهيكلية لتركيز دعائم نمو مستدام وشامل بما يضمن استكمال الانتقال الاقتصادي وتوفير الظروف المثلى للترقيع في مستوى النمو الكامن على المدى المتوسط والبعيد وفتح آفاق أرحب لإعادة تموقع تونس ضمن كوكبة البلدان الصاعدة ذات النمو المرتفع.

وستعمل الحكومة على إدارة الاقتصاد الكلي وفقا لأهداف مضبوطة تأخذ في الاعتبار جسامه التحديات الهيكلية منها والظرفية من جهة ووجاهة الإجراءات والتدابير المخصصة لكل مرحلة من جهة أخرى. كما ستحرص الحكومة على التقييم الدوري للسياسات والبرامج العمومية بما يمكن من تعزيز نجاعة تدخلات الدولة.

وأمام هذا الوضع الاستثنائي أصبح لزاما بذل جهد إضافي لتأكيد الخروج من المرحلة الانتقالية وتأمين الانصهار ضمن نسق نمو تصاعدي من خلال برنامج طموح يهدف أساسا إلى دعم النمو الاقتصادي والمستدام والشامل مع ضمان الحفاظ على سلامة التوازنات المالية الجمالية.

ويرتكز البرنامج على الستة محاور التالية:

1. إنجاز مشاريع عمومية عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص
2. إعادة هيكلة المؤسسات الخاصة الصغرى والمتوسطة التي تواجه صعوبات
3. مشروع قانون يتعلق بسن عفو في مجال الصرف
4. دعم التصدير وتنويع القاعدة الاقتصادية
5. تحسين جاذبية مناخ الأعمال
6. قانون الطوارئ الاقتصادية

## 1. إنجاز مشاريع عمومية عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص

إن تحقيق التنمية الاقتصادية ودفع الاستثمار العمومي لا يمكن أن يتحقق اليوم دون إيجاد الآليات القانونية الملائمة لتحفيز ودفع القطاع الخاص على معاضدة مجهودات الدولة في إنجاز المشاريع العمومية وتوفير المرافق العمومية خاصة في ظل محدودية الموارد المالية للدولة وكذلك المبادئ الجديدة التي تم إقرارها بالدستور والمتعلقة خاصة بالعمل على تحقيق التوازن بين الجهات اعتمادا على مبدأ التمييز الإيجابي.

ولتحفيز القطاع الخاص على معاضدة مجهودات الدولة تم تشخيص المشاريع التي يمكن إنجازها في إطار عقود شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص أو في إطار شراكة مؤسساتية تشارك من خلالها الدولة بالعقار كمساهمة عينية ويتولى القطاع الخاص توفير التمويل والإنجاز مما سيمكن من دفع الاستثمار الخاص من جهة وتحقيق التشغيل والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

### المشاريع العمومية المقترحة للإنجاز في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لسنتي 2018 و2019 موزعة حسب القطاعات

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة (م.د)
البيئة	3	628
التجارة	1	130
الصحة	2	400
الطاقة و الطاقات المتجددة	3	2.100
المالية	1	130
الموارد المائية	2	432
النقل	6	1.390
الشؤون الثقافية	1	20
<b>المجموع</b>	<b>19</b>	<b>5.230</b>

فبالنسبة لعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تم تشخيص 19 مشروعاً يمكن إنجازها خلال سنتي 2018 و2019 بقيمة حوالي 5200 م د من بينها مشروعات تم الانطلاق في إجراءات الدراسات وهي محطة التطهير بالحسيان ومحطة تحلية المياه بقباس بقيمة 200 م د ومشروعات يمكن الشروع حالاً في إجراءات الدعوة للمنافسة بخصوصهما وهي مشروع محطة إنتاج الكهرباء بالصخيرة بقيمة 650 م د ومشروع برنامج تئمين النفايات بقيمة 400 م د كما يمكن الانطلاق في إنجاز محطات أخرى لتحلية المياه.

كما سيتم إنجاز المنطقة اللوجستية برادس في إطار عقد لزمة وقد تمّ الإعلان عن طلب العروض لاختيار قائمة المستثمرين المحتملين بالإضافة إلى ذلك تم الإنطلاق في تنفيذ برنامج لإحكام إستغلال المواقع الأثرية والثقافية في إطار عقود لزمات تضمن المحافظة عليها ودعم مساهمتها في الدورة الإقتصادية على غرار مشروع كراكة حلق الوادي.

أما بخصوص الشراكة المؤسساتية فقد تم تشخيص عديد المشاريع الممكن إنجازها في هذا الإطار خاصة المتعلقة منها بالعقارات المصادرة والتي يمكن القيام في شأنها بإجراءات الدعوة للمنافسة عن طريق الكرامة القابضة أو عقارية قمرت لإنجاز المشاريع في إطار شراكة مؤسساتية يساهم من خلالها القطاع العام بالعقار كمساهمة عينية ويتكفل القطاع الخاص بتوفير التمويل اللازم للإنجاز ومن أهم هذه المشاريع المرتبطة منها بالعقارات التي يصعب تسويقها مثل القصور التي سيتم استغلالها في إقامات سياحية إلى جانب عدة مشاريع سياحية تمت مصادرة الشركات المكلفة بإنجازها والتي توقف إنجازها ويمكن دفعها بفتح رأس المال للمساهمة الخاصة.

## العقارات المصادرة الممكن اقتراحها على المستثمرين

ع/ر	الرسوم العقارية	الولاية	المساحة (هك)
.1	144944 تونس	تونس	11,5
	159471 تونس		
.2	1316 توزر	توزر	2,3
	و 1496 توزر		
	524372 نابل	نابل	25,6
	عدد 92 رسم عقاري مفرز من 575584 إلى 575596 نابل	نابل	12,8
	<b>المساحة الجمالية</b>		<b>52,2</b>

كما تم تشخيص عديد المشاريع المتعلقة بالأراضي الدولية المسترجعة بعد الثورة والتي يستغلها حاليا ديوان الأراضي الدولية بإمكانياته المحدودة ويمكنه إقامة مشاريع شراكة فلاحية مع مستثمرين خواص قصد المساهمة في دعم الإنتاج الفلاحي وتجسيم السياسة الفلاحية وخاصة في مجال تحقيق الأمن الغذائي والنهوض بالتصدير وخلق مواطن الشغل مع إبرام عقد تسويق مع الشركة بخصوص الأراضي الدولية التي سيقع استغلالها.

ومن المنتظر أن يرتفع حجم الاستثمار الجملي لمشاريع الشراكة الى حوالي 5.230 م.د خلال الفترة 2018-2020. وسيسهم هذا المجهود الاستثماري الإضافي في خلق ديناميكية اقتصادية جديدة ستمكن من تحسين نسق النمو مبدئيا بأكثر من نقطة مئوية سنة 2020 وعلاوة على تخفيف الضغوط على المالية العمومية وميزان المدفوعات.

وتسعى الحكومة الى تنشيط محركات النمو رغم ظرفية المالية العمومية و التركيز على دفع عجلة الاستثمار و انجاز المشاريع الكبرى لتحقيق نمو مستديم و مندمج عبر الإصلاحات الاقتصادية وكذلك الإجراءات ذات العلاقة بتحسين مناخ الاستثمار التي أقرتها بالإضافة إلى المشاريع الكبرى في مجال البنية التحتية المزمع إنجازها في الفترة القادمة وخاصة منها المشاريع في مجال الكهرباء و الطاقات المتجددة و المياه و مشاريع

النقل و اللوجستيك ، بناء على استراتيجية واضحة من اهم ملامحها ربط الجهات الداخلية و الجهات الساحلية بشبكة من الطرقات السيارة والسريعة، بما يمكن من خلق ديناميكية جديدة أمام الاستثمار والتبادل التجاري الداخلي والخارجي ويساعد الجهات الداخلية على الانصهار بفاعلية أكبر في الدورة الاقتصادية للبلاد.

## 2. إعادة هيكلة المؤسسات المتوسطة والصغرى التي تواجه صعوبات

تم إحداث آلية لضمان إعادة هيكلة المؤسسات الصغرى والمتوسطة الخاصة التي تواجه صعوبات مالية ممّا سيسمح بإنقاذ العديد من المؤسسات والمحافظة على مواطن الشغل خاصة في القطاعات ذات القدرة التشغيلية العالية والموجهة للتصدير. وتتمثل هذه الآلية في إحداث صندوق تكون مجالات تدخله في:

- إعادة جدولة القروض متوسطة الأجل وقصيرة الأجل
  - تمويل الاستثمارات المادية واللامادية لإعادة الهيكلة
  - تعزيز الموارد الذاتية (صناديق الاستثمار والقروض المشاركة)
- وسيقع عرضه خلال قانون المالية لسنة 2018

## 3. مشروع قانون يتعلق بسن عفو في مجال الصرف

يمثل تداول العملة خارج القنوات الرسمية والأطر القانونية مخالفة لقانون الصرف الذي يحجر على المقيمين مسك عملات واستعمالها لأغراض غير تلك المحددة بصفة حصرية بالترتيب، وينص على عقوبات بالسجن والخطايا المالية تستهدف المخالف. وأمام تفاقم الظاهرة أصبح احتواء السيولة المالية (العملة) الموجودة لدى ما يعرف بالصرافة يتطلب إجراء استثنائيا يحفز هؤلاء على إدماج العملات التي لديهم بالقطاع المنظم، وذلك عبر سن عفو تشريعي في مجال الصرف يستهدف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين الذين يمسكون عملات في شكل أوراق نقدية أجنبية بالبلاد التونسية أو مكاسب بالعملات متواجدة بالخارج.

ويخول هذا العفو لهؤلاء الأشخاص:

- أ. - التصريح بالمكاسب بالعملات الموجودة بالخارج.
  - ب. - إرجاع محاصيل ومداخيل هذه المكاسب إلى البلاد التونسية مقابل إيداعها في حسابات مصرفية مفتوحة بالعملة أو بالدينار القابل للتحويل أو بيعها في سوق الصرف.
  - ت. - إحالة العملات المتداولة داخل البلاد التونسية في السوق الموازية مقابل الدينار أو إيداعها في حسابات بالعملات أو بالدينار القابل للتحويل.
- وعلى مستوى الآليات القانونية فإن هذا الإجراء لا يمكن أن يتم إلا عبر نص قانون في هذا المعنى صادر عن مجلس نواب الشعب.

وقصد استقطاب أكثر عدد ممكن من هؤلاء المخالفين واستهداف جزء كبير من الأموال المتداولة بالسوق الموازية أو بالخارج، يقترح سن حوافز استثنائية زيادة على ما توفره قوانين العفو التقليدية، بما يجعل من العفو فرصة حقيقية تمكن المخالفين من الاحتفاظ بأموالهم في حسابات بنكية بالعملات والتصرف فيها لغايات شخصية واستثمارية، وذلك باستثناء الاستثمار بالخارج والتحويل إلى حسابات بالخارج والذي من شأنه إفراغ الإجراء من محتواه

#### 4. دعم الصادرات وتنويع القاعدة الاقتصادية

يتمحور هذا البرنامج حول دفع القطاعات الداعمة للنمو والتي تتوفر فيها إمكانيات هامة لتنشيط الحركة الاقتصادية والمساهمة في دعم المجهود التصديري. وينبني هذا التوجه على اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان استعادة نسق الإنتاج في قطاعي الفسفاط والنفط والغاز اعتباراً للبعد الاستراتيجي في النمو والتصدير. وفي نفس الوقت سيقع التركيز على ضمان ديمومة منظومتي الإنتاج والتصدير والاستغلال الأمثل لكل الإمكانيات والفرص المتاحة على مستوى التسويق. ويتمثل الهدف في الاستعادة الكاملة لطاقات الإنتاج في موفي 2018.

وبالتوازي سيتواصل دعم القطاعات الموجهة للتصدير لما توفره من فرص هامة لتشغيل حاملي الشهادات العليا ودفع الاستثمار في الجهات الداخلية. وينبني هذا التصور على خلق ديناميكية

بناءة تساهم في إحداه مؤسسه صغرى وموسطة جديده ضمن منظومه اقصادية وتجمع شركات. كما ينبني هذا التصور على دفع المؤسسات على التّموقع في مراحل متقدمة من سلاسل القيمة العالمية.

و لقد ركزت الحكومة المجلس الأعلى للاستثمار يوم 04 جانفي 2018 تأكيدا على أهمية المهام الموكولة إليه والرّهانات المنتظرة منه في مجال دفع التصدير. وتم تحديد أهم المراحل والإجراءات والآجال التي تمرّ بها عملية التصدير والإجراءات المقترحة على المجلس الأعلى للتصدير لدفع الصادرات والتي تنقسم إلى أربعة محاور:

- تبسيط النّفاذ إلى التّمويل وتأمين الصّادرات
- توسيع التّمثيل التجاري وتطوير اللّوجستية والنّقل البحري
- تبسيط الإجراءات وإقرار إجراءات مصاحبة
- تكثيف التّظاهرات الموجهة للتّصدير ومزيد تنسيقها

وتم اتخاذ التدابير التالية:

- أ- الترفيع في ميزانية صندوق النهوض بالصادرات إلى حدود 40م د سنة 2018 و80 م د سنة 2019 و100 م د سنة 2020. وتوفير اعتمادات فورية
- ب- 15 م.د لتسريح جميع الملفات العالقة في مستوى صندوق النهوض بالصادرات .
- ب- منح امتيازات دعم تفضلية للصادرات على السوق الإفريقية: 70% بالنسبة لاستكشاف الأسواق الخارجية (كلفة النقل والإقامة)، و60% بالنسبة للنقل الجوي و50% بالنسبة للنقل البحري .
- ت- تحمّل الدولة لـ 50% من أقساط تأمين الصادرات عن طريق الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية بالنسبة للصادرات نحو السوق الإفريقية على ميزانية صندوق ضمان مخاطر التصدير .
- ث- تمكين المؤسسات الوطنية التي تفوز بمناقصات كبرى في الدول الإفريقية من التسهيلات الكافية في مجالات التأمين والتمويل والصرف .



- ج- إحداث الشركة الدولية العقارية لتونس «SOFIT» لتصدير الخبرات والخدمات الوطنية في مجال البعث العقاري بمختلف مكوناته (السكني، الصناعي، التكنولوجي).
- ح- إرساء برامج دعم خصوصية للمنظومات التصديرية الرائدة في إطار برامج عقود مع الهياكل المهنية & (TIC, IME, Pharmaceutique, Textile, cuir & chaussures, Agroalimentaire)
- خ- الانطلاق في إنجاز مشروع الميناء بالمياه العميقة بالنفيضة وإنجاز الرصيفين عدد 8 و9 بميناء رادس وتهيئة وتعصير فضاء النقل الجوي للبضائع بمطار تونس قرطاج .
- د- توسيع شبكة التمثيل التجاري بإفريقيا جنوب الصحراء (كينيا ونيجيريا) وإحداث ممثلية تجارية بالسوق البولونية وإعادة فتح مكتب ليبيا على امتداد الفترة 2018-2020.
- ذ- دعم الخط البحري المباشر بين تونس وروسيا وإحداث خط بحري مباشر باتجاه أسواق إفريقيا الغربية) السنغال والكوت ديفوار والبنين (
- ر- رقمنة جميع إجراءات التصدير والتوريد وإدراج جميع المتدخلين في العملية التصديرية في شبكة تونس للتجارة، وذلك في إطار الميزانيات المرسمة للهياكل المعنية.
- ز- إعداد دليل للإجراءات المتعلقة بالتصدير وبالإجراءات الديوانية والمينائية معترف به وملزم للإدارة ونشره على أوسع نطاق وإدراجه بالمواقع الإلكترونية لكافة الهياكل المعنية بالتصدير .
- س- توسيع وتسهيل منح صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد على جملة المتدخلين في عملية التصدير .
- ش- العمل كامل أيام الأسبوع بالنسبة لجميع المؤسسات والهياكل المعنية بالتصدير .
- ص- إعادة هيكلة (SOS Export) وتركيز تمثيلات لها بأهم الموانئ والمطارات ووضع خط أخضر على ذمة المصدرين .
- ض- إعفاء الحاويات الموجهة للتصدير من كافة المصاريف المينائية لفترة المكوث بالميناء ما بعد 48 ساعة بالنسبة للبضائع سريعة التآلف و72 ساعة بالنسبة لسائر بقية البضائع .

ط- إعفاء المؤسسات المتحصلة على علامات الجودة وعينات السلع بدون دفع من إجراءات المراقبة الفنية عند التصدير واختصار آجال هذه الإجراءات .

ظ- مراقبة ومتابعة نجاعة إجراءات التجارة الخارجية والإجراءات الديوانية من خلال مؤشرات القدرة على الأداء وذلك بإعادة تفعيل وحدة تسهيل إجراءات التجارة الخارجية .

ع- تنظيم اليوم الوطني للتصدير وإحياء جائزة أحسن مؤسسة مصدرة أو مساهمة في التصدير .

غ- إقرار برنامج اتصالي لمزيد ترويج وإشعاع صورة المنتج التونسي صنع في تونس "MADE IN TUNISIA".

ف- إحداث معرض دولي للصناعات الغذائية ومنصة إلكترونية لترويج منتجات الصناعات التقليدية.

وتندرج هذه التوجهات ضمن رؤية مستقبلية بعيدة المدى تركز على ضبط استراتيجيات قطاعية متطورة سيتم اعتمادها بالشراكة مع مختلف الأعوان والفاعلين الاقتصاديين.

## 5. تحسين جاذبية مناخ الأعمال

يعتبر التقليل من التراخيص والإجراءات الإدارية التي شكلت عائقا أمام استثمارات نسق الاستثمار وتطوير قطاع الأعمال من أبرز رهانات هذه المرحلة. وتعمل الحكومة على تعويض عدد من التراخيص بكراس شروط وتبسيط الإجراءات وفقا لتمشي مرحلي يسمح بمزيد فسح المجال للمبادرة الخاصة والنفاز الى السوق على أساس التنافس النزيه.

كما ستسعى الحكومة لتحسين جودة الخدمات الإدارية وتوفير المنظومات المعلوماتية المندمجة. وستعزز هذه الجهود من خلال تكريس التوظيف الأمثل للإطار المؤسسي الجديد للاستثمار وأهمية الأثر المباشر للإصلاح العميق للوظيفة العمومية على مستوى تعزيز نجاعة تدخل الهياكل العمومية.

ولمعالجة تراجع ترتيب تونس بـ 11 مركزا في الترتيب العام لمناخ الأعمال حيث احتلت المركز 88 في تقرير 2018 مقابل المركز 77 في تقرير السنة الفارطة، فان الحكومة تعمل على الأهداف التالية:

### الأهداف في أفق سنة 2020

تونس ضمن الـ 50 الأوائل على المستوى العالمي

تونس ضمن الـ 3 الأوائل في افريقيا

تونس ضمن الـ 3 الأوائل على العالم العربي

ويستند تحسين الترتيب إلى توفر جملة من المقومات الموضوعية لتحسين مناخ الأعمال من أهمها:

\* التقدم الملموس في تنفيذ عديد الإصلاحات الهيكلية والإجراءات ذات الطابع الاقتصادي والمرتبطة باعتماد المنظومة الجديدة للاستثمار وتطوير القطاع المالي وخدمات إدارة الجباية والديوانة وكذلك تحسن أداء الهياكل العمومية بما فيها البلديات بالعلاقة مع الانتخابات البلدية المبرمجة بداية شهر ماي 2018.

\* تفعيل الإطار المؤسسي لمتابعة مناخ الأعمال وتشخيص الإجراءات الإصلاحية المناسبة والمواكبة لأفضل الممارسات العالمية

\* تدعيم التواصل بين الهياكل العمومية وقطاع الأعمال والعمل المشترك لتحسين مناخ الإستثمار ودعم تنافسية الموقع التونسي ضمن خارطة العالمية.

### **6. مشروع قانون الطوارئ الاقتصادية**

يهدف مشروع قانون الطوارئ الاقتصادية المطروح إلى سن أحكام استثنائية للتسريع في إنجاز المشاريع الكبرى العمومية والخاصة والتي تواجه صعوبات كثيرة تحول دون إتمام إنجازها ونذكر منها طول إجراءات الصفقات العمومية، مشاكل عقارية، إجراءات تغيير صبغة الأراضي، طول إجراءات اسناد التراخيص المستوجبة.

وتتعلق هذه المشاريع خاصة في المشاريع التي تكون لها انعكاسات اجتماعية واقتصادية هامة. وسيتم التقيد عند اختيار المشاريع بمبدأ التمييز الإيجابي بين الجهات والتقيد بمقتضيات الشفافية والنزاهة.

### III. تعزيز سياسات الإدماج الاجتماعي والتشغيل

سيقع مرافقة هذه الإصلاحات الهيكلية بجملة من السياسات الاجتماعية.

#### 1. تعزيز سياسات الإدماج الاجتماعي

تنفيذا لمقتضيات اتفاق قرطاج بين عدد من المنظمات الوطنية وأحزاب سياسية وبناء على التوجهات الكبرى التي أقرها المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020 وبناء على مقتضيات العقد الاجتماعي المبرم في 14 جانفي 2013 بين الحكومة والأطراف الاجتماعية والذي كان محور برنامج عمل توافقي بين الأطراف الاجتماعية بدعم من منظمة العمل الدولية للفترة 2017-2022، عملت الحكومة خلال الفترة المنقضية على ما يلي:

#### 1.1 مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية للتدخل الاجتماعي

من خلال:

أ. إحداث نظام للتأمين على فقدان مواطن الشغل في إطار صندوق مستقل يشمل الأجراء المسرحين لأسباب اقتصادية أو فنية أو فاقد الشغل لأسباب خارجة عن إرادتهم نتيجة غلق فجئي ونهائي للمؤسسة. ويكون هذا النظام ثلاثي التمويل أي بمساهمة أصحاب العمل والأجراء بالتساوي وبدعم من الدولة على أن يقع تحديد آليات التمويل والتسيير وشروط الانتفاع ومدته والمرافقة لأجل الإدماج بالدورة الاقتصادية باتفاق بين أطراف العقد الاجتماعي.

ب. مواصلة العمل لإرساء بنك المعطيات حول العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل، بالرغم الصعوبات الظرفية التي تشهدها عملية مراجعة قائمة الأسر المنتفعة ببرامج المساعدات الاجتماعية، وإعداد مشروع قانون حول برنامج الأمان الاجتماعي الذي يهدف إلى تنظيم

مختلف برامج المساعدات الاجتماعية في إطار تشريعي موحد. هذا إضافة إلى مواصلة إعداد منهجية جديدة لاستهداف الأسر المنتفعة

ت. مواصلة استكمال إرساء منظومة **المعرف الاجتماعي** الوحيد الذي سيشمل إضافة إلى المنضوية تحت أنظمة الضمان الاجتماعي وذوي الحقّ منهم العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل.

## 2.1. دعم الإطار الاستشرافي في مختلف مجالات

أ. إعداد قانون الأمان الاجتماعي الذي تمت المصادقة عليه و إرساله الى مجلس نواب الشعب و الشروع في إعداد الإستراتيجية الوطنية لمقاومة الفقر والإدماج الاجتماعي تتضمن رؤية استشرافية شاملة للتعاطي لمشكلة الفقر بمختلف أبعاده ودعم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الفقيرة والهشة.

ب. تحيين ومراجعة الاستراتيجيات الوطنية في مجال الهجرة ومحو الأمية وتعليم الكبار. ت. مواصلة إعداد الخارطة الوطنية للإخطار المهنية في إطار الإستراتيجية الوطنية للصحة والسلامة المهنية.

ث. تفعيل مختلف مكونات الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية.

ج. الشروع في تفعيل الخطة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال 2017-2020 من خلال انجاز بعث ميداني حول ظاهرة تشغيل الأطفال في تونس.

ح. وقصد ضمان تنفيذ مختلف هذه الاستراتيجيات ستعمل الحكومة على إعداد تصور متكامل حول مشمولات ومجالات تدخل عدد من الهياكل العمومية على غرار "الوكالة الوطنية للإدماج الاجتماعي ومقاومة الفقر" و"الوكالة الوطنية لتعليم الكبار" و"الهيئة الوطنية المكلفة بالجمعيات العاملة في مجال الإعاقة".

### 3.1. تدعيم هياكل الحوار الاجتماعي والتشاور

- أ. إحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي بمقتضى القانون عدد 54 لسنة 2017 المؤرخ في 24 جويلية 2017 والذي سيتولى الإشراف وضمان حوار اجتماعي ثلاثي فعال ودائم حول المسائل ذات الاهتمام المشترك بين الأطراف الاجتماعية.
- ب. إحداث المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج بمقتضى القانون عدد 68 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 والذي يهدف بالخصوص تعزيز دور الجالية التونسية المقيمة بالخارج في البناء الديمقراطي والتنمية الشاملة.
- ت. وستقوم الحكومة بإعداد النصوص التطبيقية لتفعيل هذين المجلسين.
- ث. تنظيم مسألة التعددية النقابية من خلال وضع تصور لهذا التنظيم وإعداد معايير للتمثيلية النقابية بالنسبة للعمال وأصحاب العمل في إطار لجنة ثلاثية محدثة في الغرض.

### 4.1. دعم المقدرة الشرائية

- أ. بخصوص مشروع ارساء أراضية وطنية للحماية الاجتماعية الذي يهدف إلى وضع منظومة تكفل حماية اجتماعية شاملة لجميع الفئات سواء منها المنتفعة ببرامج المساعدات الاجتماعية أو المنضوية تحت أنظمة الضمان الاجتماعي، تم انجاز ما يلي:
  - الشروع التدريجي في تجسيم المستوى القاعدي لهذه الأراضية من خلال إقرار جملة من القرارات تتمثل في:
    - اتخاذ قرار حكومي للترفيح في منحة العائلات المعوزة من 150 دينار إلى 180 دينار
    - مضاعفة المنحة المسندة للأطفال ذوي الإعاقة من أبناء العائلات المعوزة
    - اتخاذ قرار حكومي للترفيح في الجرايات الضعيفة بالقطاع الخاص وإقرار جراية دنيا لا تقل عن 180 دينار شهريا
    - اتخاذ قرار حكومي لتوسيع الرعاية الصحية لتشمل العاطلين عن العمل من خلال تمكينهم بالعلاج المجاني إلى غاية حصولهم على عمل

ب. المحافظة ودعم المقدرة الشرائية للأجراء من خلال الترفيع في الأجور الدنيا المضمونة لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية والفلاحية في أوت 2017.

ت. تدعيم السياسة التعاقدية من خلال الزيادة في الأجور والمنح في القطاعات الخاضعة للاتفاقيات المشتركة القطاعية بعنوان سنتي 2016 و2017 وإصدار عدد هام من الملحقات التعديلية بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

ث. تحسين التغطية الاجتماعية لفائدة التونسيين بالخارج من خلال إبرام ومراجعة عدد من الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي مع دول الإقامة والتي بلغ عددها 21 اتفاقية.

ج. مواصلة النهوض بالعائلات المعوزة ومحدودة الدخل من خلال تقديم جملة من المساعدات النقدية والعينية لفائدة هذه العائلات بمناسبة الأعياد الدينية والعودة المدرسية والجامعية. هذا ويبلغ عدد المنتفعين الفعليين بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة 242119 منتفع إلى موفى شهر جوان 2017 باعتمادات مالية قدرها 440 مليون دينار في حين يبلغ عدد المنتفعين ببطاقات العلاج بالتعريف المنخفضة 622900 بطاقة.

ح. دعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية من خلال إقرار إحداث هيئة لدى رئاسة الحكومة لمتابعة تنفيذ الإجراءات على المستويين الجهوي والمحلي لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية في مجال التشغيل والتكوين المهني والشروع في مراجعة وتنقيح القانون التوجيهي للنهوض بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية لسنة 2005 ليتلاءم مع مقتضيات الاتفاقية الدولية لسنة 2008.

خ. الإعداد لانجاز دراسة تقييمية لبرامج الدفاع والإدماج الاجتماعي الموجهة للشباب المههد في إطار الإستراتيجية الوطنية للدفاع والإدماج الاجتماعي.

د. إحداث صندوق ضمان القروض السكنية: في إطار تجسيد الاستراتيجية الوطنية لدعم تمويل المساكن تم إحداث صندوق لدعم القروض السكنية لفئة من المجتمع التي لم تشملها البرامج السابقة بالرغم من توفر السيولة لديها. تنتفع بهذا البرنامج الفئات الغير شغيلة (لا تعمل في إطار علاقة شغلية) والتي تمثل حوالي 500000 والتي لها مدخول

قد يصل إلى 4 مرات الأجر الأدنى ومن أهداف الصندوق: تخفيض الضغط على ميزانية الدولة عبر آلية الضمان ودعم القطاع البنكي والمالي للدخول إلى سوق جديدة ذ. دعم الشمول المالي عبر إدراج فئة جديدة في الدورة الاقتصادية ر. ادخال ديناميكية في القطاع العقاري ز. إعادة تمويل السوق س. مقاومة الفساد في إطار المبادئ التي اقرها اتفاق قرطاج، أولت الحكومة مسألة مقاومة الفساد وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة عناية خاصة حيث تولت إعداد تقرير شامل تم عرضه على السيد رئيس الحكومة يوم 9 أوت 2017 حول كل مظاهر الفساد وسوء التصرف والتجاوزات خاصة في مؤسسات الضمان الاجتماعي أو بقية المؤسسات الاجتماعية.

## 2. دعم سياسات التشغيل ومعالجة التشغيل الهش

لقد بادرت الحكومة بانتهاج سياسة قطاعية و جهوية قوامها استغلال امكانيات كافة القطاعات الحيوية في البلاد من أجل خلق مزيد فرص العمل كما سارعت بتطوير المنظومة القانونية حتى تكون دافعة ومحفزة للاستثمار والتشغيل ولعل أهمها تركيز المنظومة الجديدة للاستثمار والتي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتحت على خلق الثروة ودفع التشغيل والتنمية من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتوازن الجهوي بالبلاد. كما تم إقرار إصلاحات جوهرية لمنظومة التكوين المهني من خلال دخول خطة الإصلاح حيّز التنفيذ بما يمكّنها من مواكبة التطورات والاستجابة لمتطلبات التنمية من خلال تحقيق الملاءمة بين مستلزمات قطاع الإنتاج وحاجيات التشغيل.

كما شهدت مؤشرات سوق الشغل عموما حسب معطيات الوكالة الوطنية للتشغيل تحسنا ملحوظا خلال الثماني الأشهر الأولى لسنة 2017 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2016 حيث تمكنت مصالح الوكالة من انجاز 50638 عملية تشغيل في العمل المؤجر بالقطاع الخاص بنسبة تطور 35% منها 31264 عملية تشغيل لفائدة حاملي أصحاب الشهادات العليا بنسبة تطور



61 % ومرد هذا التطور أساسا هو الشروع في تنفيذ عقد الكرامة حيث تمكنت مصالح الوكالة من انجاز 20063 ملف عقد الكرامة الذي انطلق العمل به فعلا في شهر ماي.

و في اطار تدعيم القدرة التشغيلية لدى طالبي الشغل المرسمين بالوكالة الوطنية للتشغيل خاصة حاملي الشهادات العليا بلغ عدد المنتفعين بالبرامج النشيطة للتشغيل الى غاية موفى أوت 118177 منتفع بنسبة تطور مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة تقدر بـ 34 % ويعود هذا النمو الى الإنطلاق الفعلي لتنفيذ برنامج فرصتي الذي مكن من مرافقة 44451 منتفع للحصول على عمل مؤجر أو بعث مشروع كذلك انتفاع حوالي 35000 طالب شغل حامل شهادة عليا بعقد تربص للإعداد للحياة المهنية SIVP.

واعتبارا للسمعة الطيبة التي تحظى بها الكفاءات التونسية بعديد الدول الأجنبية تمكنت الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل من توظيف الى غاية شهر أوت 2369 طالب شغل وقد استفادت هياكل وزارة التكوين المهني والتشغيل كثيرا في استشراف عروض الشغل الملائمة لكفاءاتنا بعديد الدول خاصة الخليجية والأوروبية من خلال بعثها لتمثليات تشغيل بالخارج على غرار قطر والسعودية وفرنسا كذلك طورت الوكالة الوطنية للتشغيل علاقاتها الثنائية مع عديد الدول على غرار الجزائر وألمانيا من أجل مزيد استغلال فرص التشغيل بهذه الدول .

كما كان لانطلاق الحكومة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للعمل المستقل الأثر الايجابي على التطور النوعي والكمي لبعث المشاريع الصغرى حيث سجل عدد المشاريع الممولة حوالي 3000 مشروع ذات قدرة تشغيلية بـ 4500 موطن شغل مع مواصلة تنفيذ البرامج النموذجية لبعث المشاريع على غرار الجيل الجديد للباعثين واعادة ادماج التونسيين العائدين طوعا من بعض الدول الأوروبية عن طريق مساعدتهم في بعث مشاريع.

إن مواصلة العمل بالسياسات النشيطة للتشغيل ومعالجة ظاهرة التشغيل الهش لا ينبغي حرص الحكومة على العمل في مسار إصلاحى ومهيكل يكون أكثر نجاعة ويتجسم ذلك خاصة في :

## 1.2. انطلاق أشغال الاستراتيجية الوطنية للتشغيل

وحيث أن الحكومة حريصة على اعتماد منهج الحوار والتشاور مع الأطراف الاجتماعية لإرساء السياسات التنموية وتنفيذها وتقييمها وذلك من أجل تدعيم أركان السلم الاجتماعي وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار وإحداث مواطن الشغل اللائقة في إطار اقتصاد مهيكل ضمن رؤية وطنية متكاملة تضع التشغيل محورا لكل السياسات القطاعية وتتبنى في إطار مقارنة شاملة لكل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وربطها باستحقاقات الثورة التونسية مع الانفتاح على التجارب الدولية والإقليمية الناجحة تم الإذن يوم 22 أوت بانطلاق أشغال الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في إطار تشاركي مع الأطراف الاجتماعية لوضع برامج يكون التشغيل محورا لكل السياسات القطاعية قصد معالجة هيكلية للبطالة وتقليص الفوارق بين الجهات وبين الفئات واستغلال أنجع لمكامن التشغيل وقد تم الإذن لكل اللجان العاملة لضبط هذه الاستراتيجية بالانتهاء من أعمالها وتقديم مخطط عملي في أجل أقصاه سنة.

## 2.2. الإستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة

صادق المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 22 ديسمبر 2016 على محاور الاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة والتي تم اعدادها بالتنسيق مع مختلف الهياكل الوزارية المعنية وبإشراف كتابة الدولة للتكوين المهني والمبادرة الخاصة بهدف وضع استراتيجية وطنية موحدة في مجال دفع المبادرة الخاصة واحداث المشاريع تضمن تطور نسق احداث المؤسسات والتقليص من نسب اندثارها وتنمية قدرتها على خلق مواطن الشغل وتضع خطة عمل تضمن انتقال العديد من الأنشطة الاقتصادية من القطاع غير المهيكل الى القطاع المنظم وتعمل على اكتشاف وتثمين مكامن الاستثمار بالجهات بما يتلاءم مع خصوصياتها واحداث سلاسل قيمة بها.

## 3.2. الاقتصاد التضامني والاجتماعي

ومن أجل اعطاء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مكانة أكثر فاعلية كقطاع ثالث في خلق مواطن الشغل لا يقل أهمية عن القطاع العام والخاص شرعت الحكومة تجسيما لمخرجات

الحوار الوطني للتشغيل بإرساء إطار مؤسساتي وتشريعي بصفة تشاركية يكون جاهزا كمشروع قانون قبل نهاية السنة الحالية.

#### 4.2. معالجة التشغيل الهش

لقد بلغ عدد عملة الحضائر في موقى سنة 2016، 84.827 عاملا موزعين بين 59.442 عاملا ضمن الحضائر الجهوية (نسبة 70 %) و25385 عاملا ضمن حضائر الفلاحة (نسبة 30 %). ولقد تصاعد الحركات الاحتجاجية الصادرة عن العملة المعنيين والمطالبة بالإدماج في الوظيفة العمومية على غرار حضائر ما قبل 2010 وما يمكن أن تؤدي إليه هذه الاحتجاجات من توتير للمناخ الاجتماعي وتهديد للسلم الاجتماعي وخاصة في الولايات التي تتركز بها أعداد هامة من العملة. ويشكو هذا القطاع من غياب المراقبة والمتابعة على مستوى العمل الفعلي لعملة الحضائر وتوزيع غير محكم بين الجهات وبين الهياكل.

لقد قامت الحكومة بتفعيل جملة من الإجراءات لفائدة عملة الحضائر وهي:

- أ. **تمكين العملة** الذين تفوق أعمارهم 60 سنة من منحة العائلات المعوزة والتغطية الصحية المجانية. وتم تخصيص حصّة جديدة من المنح وبطاقات العلاج المجاني لفائدة هذه الفئة بصفة مستقلة عن حصّة البرنامج الوطني للعائلات المعوزة وتطبيق الشروط المستوجبة على العائلات المعوزة على المعنيين بالأمر. وستعمل الحكومة على التدقيق في عدد المعنيين بالإجراء لضبط الانعكاس المالي للحصّة الإضافية من المنح وبطاقات العلاج.
- ب. **الترفيح في المنح المسندة** لفائدة العملة المعنيين إلى حدود الأجر الأدنى المضمون مع تمتيعهم بالتغطية الاجتماعية ابتداء من 01 ماي 2016.

وستعمل الحكومة في اتجاه بذل الجهود لتسوية هذه المسألة على ضبط تصور يركز على:

- أ. التدقيق في قوائم المباشرين حاليا لتلافي التجاوزات المسجلة
- ب. ترشيد الانتدابات بالقطاع العمومي،

ت. توفير فرص التكوين وتشجيع باعثي المشاريع الصغرى بفتح إمكانيّة التعاقد المباشر مع المؤسسات العموميّة لفائدتهم مع الحرص على تقديم مقترحات عمليّة موجّهة إلى كافّة الشرائح العمريّة للعملة وتتناسب مع مختلف مستوياتهم التعليميّة بهدف ضمان العمل اللائق لفائدتهم

ث. تشجيع أصحاب الشهادات العليا أو ذوي الاختصاصات الفنية والتقنية بالإضافة إلى كافّة الراغبين في الانتصاب للحساب الخاص لبعث مشاريع خاصة بإقرار إجراءات مبسّطة لفائدتهم وآليات تمويل خاصّة بهم مع مواصلة تمّيعهم بالمنحة التي يتقاضونها حاليا خلال فترة إعداد وانطلاق المشروع في حدود سنتين كفترة قصوى وتمّيعهم بالتغطية الاجتماعيّة طيلة تلك الفترة

ونظرا لحساسيّة هذا الملف وانعكاساته على الماليّة العموميّة بالإضافة إلى تأثيره على المناخ الاجتماعي في عدد كبير من الجهات، تعمل الحكومة على تشريك الأطراف المعنيّة بالملف من أحزاب ممثّلة بمجلس نواب الشعب والشركاء الاجتماعيين (الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليديّة) وكافّة أطراف المجتمع المدني ذات الصلة على غرار المنتدى الاقتصادي والاجتماعي في صياغة التسوية النهائيّة لوضعيّة عملة حضائر ما بعد 2010.

#### أ. تسوية وضعية المنتفعين بالآلية 16 :

واصلت الحكومة في تسوية وضعية المنتفعين بالآلية 16 البالغ عددهم الجملي 22372 وسيتم تسوية الدفعة الرابعة والخامسة قبل موفى سنة 2017 وبذلك سيتم غلق ملف الآلية 16 بصفة نهائيّة.

#### ب. تسوية وضعية المنتفعين بالآلية 20:

في إطار غلق ملف الآليات الهشة تمّ وضع التمشي اللازم لتسوية المنتفعين بعقود التشغيل والتضامن في إطار برنامج التربصات ضمن الجمعيات الآلية 20 وذلك بصفة تشاركية مع الطرف الاجتماعي ليتم إدماج 359 منتفعا في الجمعيات.

# الملاحق

## الملحق عدد1: خطة عمل اصلاح الوظيفة العمومية

الملاحظات	آجال التنفيذ	التقييم النوعي	المحاور العملية
تأج المرحلة الأولى ستكون حاسمة للبرمجة اللاحقة من الأفضل التخطيط لمدة عام على الأقل لإكمال العملية	تمّ الشروع في التنفيذ منذ ديسمبر 2016، مع إطلاق العملية للوزارات الأربع التجريبية ، ويتم حالياً التثبيت من نتائجها.  -من المقرر الانتهاء في ماي 2017 (6 أشهر) - سيتم بداية من شهر أبريل 2018 تعميم الإجراءات على 5 وزارات أخرى والإنتهاء من المراجعة الوظيفية قبل نوفمبر 2018	-التكلفة الداخلية ستكون ضئيلة. وستساعد النتيجة على إعادة توزيع الموارد حيثما تكون هناك حاجة إليها ، مما يساعد على تقليل الاعتماد على التوظيف الخارجي.  -في هذه المرحلة لا يوجد أي إقتصاد في التكلفة. يوفر هذا الإجراء للحكومة رافعة إضافية لتوفير المزيد من المدخرات إذا لزم الأمر.  -ستكون المراجعات الوظيفية عنصراً أساسياً في تصميم أي برنامج مغادرة للوظيفة العمومية (تطوعي / إلزامي ، مغادرة مبكرة / الإعفاء)	1- المراجعة الوظيفية للوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية
	الدراسة والاستشارات جارية مع المركز الوطني للإعلامية من المقرر أن يتم تنفيذ مشروع لوحدة القيادة في مارس 2017 لا يمكن برمجة إعداد نظام معلومات مثل ترقية منظومة "إنصاف" إلا في نهاية عام 2017 بعد القرارات المتعلقة بإصلاح قانون الوظيفة العمومية ونظام التأجير.	-التكلفة الداخلية ستكون ضئيلة. -سيوفر هذا الإجراء الأدوات التقنية وقواعد البيانات التحليلية اللازمة لحسن سير المحاور الأخرى.	2- إنشاء نظام معلومات ولوحة قيادة الموارد البشرية في الوظيفة العمومية.

			المحاور الإستراتيجية
<p>3- مراجعة النظام الاساسي العام لأعوان الوظيفة العمومية</p>	<p>-ستكون محايدة مالياً على المدى القصير وإجراء تغييرات سيكون لها تأثير إيجابي على التحكم في الموارد البشرية والتحكم في كلفة الأجور.</p> <p>-ستكون التكاليف الإجمالية لهذا الإجراء ضئيلة ، غير أنه من المحتمل أن يزداد التوفير الإجمالي المتوقع بمرور الوقت من خلال السيطرة والتحكم الأفضل في قنوات التوظيف التنافسية وترشيد مكافآت الأداء فيما يتعلق بالأداء الفعلي.</p> <p>-كإجراء احترازي ، افترضنا عدم وجود تأثيراً مالياً صافياً في أي من هذه التدابير.</p>	<p>-جوان 2017: التشاور حول المحاور الرئيسية للإصلاح</p> <p>-ديسمبر 2017 الاستشارات مع هيئات الرقابة ، المحكمة الإدارية ، المجتمع المدني.</p> <p>أفريل-جوان 2018: تقديم مشاريع القوانين لمجلس الوزراء وإرسالها إلى مجلس نواب الشعب.</p>	<p>-المفاوضات مع الشركاء الاجتماعيين.</p> <p>- التشاور مع هيئات الرقابة ، المحكمة الإدارية ، المجتمع المدني.</p> <p>- دراسة مشاريع القوانين من قبل مجلس الوزراء وإرسالها إلى مجلس نواب الشعب</p>
<p>4- مراجعة نظام التأجير لأعوان الوظيفة العمومية</p>	<p>سيتم تصميم هذا الإصلاح الكبير والمعقد لتشجيع الإنصاف والحركة بدلاً من الإقتصاد في الإعتمادات.</p> <p>رافعة محتملة للبحث عن إقتصاد في الميزانية من خلال ترشيد المكافآت.</p> <p>تخطط الحكومة لتصميم هذا الإصلاح لتكلفته المحايدة ، ولكن إذا لزم الأمر ، يمكن تعديل خططها لتوفير إقتصاد إضافي من خلال هذا الإجراء.</p>	<p>من جانفي إلى جوان 2017: إعداد مشروع جويلية-سبتمبر 2017: التفاوض مع النقابات</p> <p>جويلية 2018: تقديم النص إلى الحكومة وإرساله إلى مجلس نواب الشعب</p> <p>التنفيذ الفعلي في جانفي 2018</p>	
<p>5- إحداث خدمة مدنية عليا</p>	<p>من المتوقع ألا تستأثر الخدمة المدنية العليا بأكثر من 100 موظف مدني. من عام 2017 إلى عام 2019 ، يجب ألا يتجاوز عدد المسؤولين التنفيذيين 100.</p>	<p>جانفي - مارس 2017: التشاور حول مشروع الوظيفة العمومية العليا</p> <p>أفريل 2017: تقديم نص التطبيق إلى مجلس الوزراء</p>	<p>الدراسة والتشاور حول مشروع الوظيفة العمومية العليا خلال ديسمبر 2016</p>

<p>- الموافقة من قبل مجلس الوزراء ونص التطبيق خلال النصف الثاني من عام 2017 - التطبيق خلال النصف الأول من عام 2018</p>	<p>التطبيق من جانفي 2018</p>	<p>من المتوقع حدوث تأثير مالي إيجابي بداية من عام 2019 ، لكنه يظل محدودًا جدًا في الناتج المحلي الإجمالي</p>	
<p>بالنظر إلى أن الموعد النهائي لإنجاز المراجعات الوظيفية لأول 4 وزارات تم تعيينه في ماي 2017</p>	<p>جوان 2017: تقديم الإطار القانوني في آلية التنمية النظيفة يمكن جدولة بدء إعادة التوزيع في سبتمبر 2017.</p>	<p>- ستترتب على عملية إعادة التوزيع تكاليف باهظة (حواجز لتشجيع إعادة التوطين). - الحد من فرص التوظيف سيؤدي أيضا إلى إقتصاد إجمالي . - لا يمكن تقدير التأثير الصافي بقوة قبل اتخاذ قرار بشأن تدابير محددة ؛ سوف تضمن الحكومة أنها تظل ضعيف</p>	<p><b>6- إعادة توزيع الموظفين العموميين</b></p>
	<p>6400 طلب مقدم الموافقة شملت 5600</p>	<p>تم إصدار القانون شرعت اللجان في البتّ في المطالب بداية من أكتوبر 2017</p>	<p><b>7- التقاعد المبكر</b></p>
<p>برنامج تحسيبي مصاحب للإجراء</p>	<p>تمّ ضبط برنامج التطبيق: من 1 مارس إلى 30 أفريل : تقديم المطالب من 2 ماي إلى 30 جوان 2018 : البتّ في المطالب من قبل الوزراء واللجنة الخاصة برئاسة الحكومة -1- جويلية 2018: بداية التطبيق الفعلي</p>	<p>تمّ إصدار القانون النصوص الترتيبية تمّ إصدارها</p>	<p><b>8- المغادرة الاختيارية</b></p>



## الملحق عدد 1: أهم مكونات المخطط التنفيذي لاستراتيجية اصلاح و حوكمة المنشآت و المؤسسات العمومية

المحور الأول: إصلاح نظام الحوكمة العامة للمنشآت و المؤسسات العمومية			
المخرجات	الاجراء	رقم الاجراء	المحور الفرعي
خارطة الاطراف المتدخلة	صياغة خارطة للهياكل الموجودة حاليا و المتدخلة صلب الاستراتيجية المساهماتية للدولة	1	1.الاستعداد لصياغة الاستراتيجية المساهماتية للدولة
مقارنة ومذكرة تاليفية / استقبال الوفود الاجنبية مهمات للدراسة بالخارج /احداث شبكة تواصل دولي	اعداد مقارنة مرجعية للفرضيات التنظيمية المتعارف عليها مع العمل على نشر وتقاسم نتائج هذه المقارنة المرجعية مع الأطراف المتدخلة.	2	
جرد للمساهمات	اعداد احصاء شامل لحفاظة مساهمات الدولة و ممتلكات المنشآت العمومية	3	
احصاء فردي لممتلكات المنشآت العمومية			
قائمة المنشآت العمومية تتضمن جرد للمساهمات و الممتلكات الفردية للمنشآت العمومية	توحيد تصنيف المنشآت العمومية	4	
الخطوط التوجيهية للدولة المساهمة الاستراتيجية المساهماتية للدولة	اعتماد تعريف موحد و توافقي حول مفهوم الدولة المساهمة	5	
المبادئ التوجيهية للدولة كمساهم عمومي	تحديد توجهات الدولة و أهدافها كمساهم عمومي	6	2.وضع الاستراتيجية المساهماتية للدولة
الأولويات الاستراتيجية للدولة كمساهم عمومي خلال فترة متوسطة و طويلة المدى	ضبط أولوية الدولة كمساهم عمومي وذلك على أساس المعايير التي سيتم تحديدها.	7	
مذكرة تاليفية أو ظرفية لتحديد لأولويات الاستراتيجية التي تتم مراجعتها دوريا(وثيقة عمل داخلية)	وضع نماذج لمجموعة من السيناريوهات وذلك انطلاقا من الأهداف المضبوطة و من المعايير المشتركة و من المؤشرات الاقتصادية الجمالية المحددة مسبقا.	8	
خطة اتصالية تتلاءم مع الجهات المستهدفة متتابعة في الزمن و متعددة القنوات (صحافة/أنترنات/اجتماعات...)	التعريف بالاستراتيجية المساهماتية المتوخاة.	9	

نصّ تشريعي أو ترتيبي يحدث الهيكل المركزي المكلف بالتصرّف في المساهمات العموميّة	النظر في إمكانية إحداث هيكل مركزي للتصرّف في المساهمات العموميّة	10	3.تنفيذ الاستراتيجية المساهماتية للدولة ووضع خطة اتصالية حولها
نصّ تشريعي أو ترتيبي يحدث الهيكل المركز المكلف بالتصرّف في المساهمات العموميّة (الجزء المتعلّق بضبط المهام)			
نصّ تشريعي أو ترتيبي يحدث الهيكل المركزي المكلف بالتصرّف في المساهمات العموميّة (الجزء المتعلّق بالتنسيق الداخلي)			
نصّ تشريعي أو ترتيبي يحدث الهيكل المركز المكلف بالتصرّف في المساهمات العموميّة (الجزء المتعلّق بضبط المهام)/ قائمة معايير اختيار أعوان الوكالة/رسائل التكليف وبطاقات وصف المهام/المخطط الاجتماعي/الأدوات التنظيمية وطرق السير الداخليّة والخارجيّة للوكالة/مدوّنة حوكمة المنشآت العموميّة			
إصدار نص قانوني موحد	النظر في إمكانية توحيد الإطار القانوني للمنشآت العموميّة	11	
إصدار المنشور المتعلّق بإعداد عقود الأهداف وعقود البرامج ومخططات العمل المتحركة للفترة 2020-2018	تحيين منهجية إعداد وتنفيذ ومتابعة عقود الأهداف وعقود البرامج	12	4.تطوير دور وزارات الاشراف القطاعي في تحديد السياسات القطاعية وعقود البرامج وعقود الأهداف
مخطط اتصالي حول المنشور المتعلّق بإعداد عقود الأهداف وعقود البرامج ومخططات العمل المتحركة للفترة 2020-2018	مواصلة ضبط عقود الأهداف وعقود البرامج بالنسبة للطرفين المتعاقدين	13	
نصوص قانونية منقحة	مراجعة الإطار القانوني المتعلّق بالصفقات العمومية في اتجاه تبسيط الإجراءات ومراجعة طريقة تطبيقها وتنفيذها مع ضمان شفافيّتها	14	5.تبسيط اجراءات مراقبة الصفقات العمومية
تنقيح النصوص القانونية و اصدار مناشير تفسيرية كلما اقتضت الحاجة	تعزيز الآليات للتوقي من عمليات الغش و التبليغ عن الفساد	15	6.تدعيم مقاومة الفساد

المحور الثاني : تطوير نظام الحوكمة الداخلية بالمنشآت و المؤسسات العمومية			
المحور الفرعي	رقم الاجراء	الاجراء	المخرجات
1.مراجعة هياكل الحوكمة الداخلية	16	-تعميم تركيز لجان مختصة لمساندة مجالس الإدارة	منشور
	17	تركيز نظام شفاف لإختيار وتقييم مردودية أعضاء اللجان	دليل تقييم
			دليل اختيار اعضاء لجان مساندة مجالس الإدارة
للمؤسسات والمنشآت العمومية	18	تدعيم آليات وهياكل الرقابة و التدقيق الداخلي	دراسة تتعلق بتشخيص الوضعية + اطار مرجعي يتضمن خارطة مخاطر و برنامج عمل + استراتيجية تكوين في مجال التدقيق الداخلي بالمنشآت العمومية + دليل اختيار المدقق الداخلي
	19	مراجعة دور مراقبي الدولة بالمؤسسات والمنشآت العمومية	دراسة تشخيص للوضعية الحالية
			دراسة مقارنة مع تجارب دول اخرى تحديد جديد لمجال و مهام تدخل مراقب الدولة
2.وضع استراتيجية لاستعمال تقنيات المعلومات و الاتصال متلائمة مع قواعد الحوكمة	20	تطوير الشفافية والإفصاح على المعلومة من قبل الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية مع التثبت من النصوص القانونية الجاري بها العمل حاليا.	اصدار نصوص قانونية
	21	مرافقة المنشآت العمومية في اعداد مخططاتها المديرية لنظام المعلومات	دراسة وتحليل المنظومات المعلوماتية داخل المنشآت
	22	مرافقة وضع منظومة معلوماتية مندمجة ومتكاملة تربط بين المنشآت العمومية ووزارات الاشراف ووزارة المالية	تشخيص النظم المعلوماتية الحالية
			دراسة لواقع منظومات المعلوماتية ومقارنة ذلك بما يجرى في البلدان الاخرى
			اعداد كراس شروط
			مصاحبة ومساندة خلال تركيز المنظومة الجديدة
			منشور يوجب استعمال منظومة الشراءات
			اعداد كراس شروط لتطوير المنظومة
			مساندة و مرافقة خلال مرحلة اعتماد المنظومة الجديدة
			تطوير منظومة المنشآت العمومية
3.تطوير مشاركة اعضاء مجالس الادارة	23	مراجعة تركيبة مجالس الإدارة بالمنشآت العمومية وطرق تعيين أعضائها	منشور تذكيري حول عدد اغضاء مجالس الادارة و قائمة المقاييس الموضوعية والشفافة بالاعتماد على دليل الاختيار والتقييم الذي اعدته لجنة الاختيار والمتابعة والتقييم (الإجراء) 17
			منشور تذكيري حول عدد اعضاء مجالس الادارة و قائمة المقاييس الموضوعية والشفافة
			دليل انتدابات
	24	الفصل بين مهمة رئاسة مجلس الادارة والادارة العامة	تحديد الشروط التقنية

ومراجعة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بكل منشأة عمومية واذا اقتضى الامر تنقيح القانون عدد 9 لسنة 1989			
تقييم التجربة المتعلقة بالبنوك			
منشور يتعلق باختيار و تعيين المديرين العميين وتقييم أدائهم بالاعتماد على دليل التقييم المعد من قبل لجنة الاختيار والمتابعة والتقييم	25	تحديد الخطوط الرئيسية في اختيار وتعيين المديرين العميين	
مراجعة النص القانوني بإلغاء إجبارية مصادقة سلطة الإشراف (الأمرين عدد 2197 و 2198 لسنة 2002)	26	مزيد تحسيس مجالس الإدارة بالمسؤوليات المناطة بعهدتهم وتدعيم استقلاليتهم في اتخاذ القرارات	
مراجعة القانون عدد 9 لسنة 1989 بخصوص صلاحيات مجلس الإدارة وسلط الإشراف القطاعي			
مدونة أخلاق للمتصرفين			
الاستئناس بتجربة البنوك العمومية	27	تقديم الأداء الفردي لكل عضو في مجلس الإدارة بما في ذلك المدير العام ورئيس مجلس الإدارة	
قرار يتعلق بإحداث لجنة انتقاء ومتابعة وتقييم مجالس الإدارة والمديرين العميين برئاسة الحكومة			
دليل تقييم			
تكوين أعضاء اللجنة			
نظام معلومات للموارد البشرية ملائم			
مراجعة النصوص القانونية			
مراجعة النصوص القانونية	28	تقييم الأداء الجماعي لمجلس الإدارة بما في ذلك المدير العام ورئيس المجلس فيما يتعلق بالأهداف المرسومة بعقود الأهداف والبرامج	
مراجعة النصوص القانونية	29	مراجعة طرق تأجير أعضاء مجلس الإدارة واللجان المختصة وربطه بنجاعة تدخلاتهم	
منصة إلكترونية	30	تطوير كفاءة أعضاء مجلس الإدارة كضمان لنجاعة مساهماتهم في اتخاذ القرار	
مدونة المتصرفين			
برنامج تكوين			
دليل الممارسات السليمة			
ندوات			

المحور الثالث : تطوير الموارد البشرية و الحوار الاجتماعي			
المخرجات	الإجراء	رقم الإجراء	المحور الفرعي
مرجع موحد تقرير عن التجارب المنجزة أمر مراجع مخطط إتصال	تعريف ونشر مفاهيم التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية	31	1.وضع إستراتيجية خصوصية تأخذ بعين الاعتبار مفاهيم التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية والحفاظ على المحيط.
منشور إستراتيجية لكل منشأة تقرير متابعة سنوي	وجوب ارساء المنشآت العمومية لإستراتيجية تنمية مستدامة ومسؤولية مجتمعية	32	
دراسة مقارنة ومقترحات	وضع آليات للتحفيز والردع	33	
نصوص قانونية مراجعة تهدف لتطوير آليات الردع والتحفيز نص قانوني يحدد هذه الهيئة	إحداث هيئة وطنية تهتم بالحوار الاجتماعي وتتكون من جميع الأطراف المتداخلة	34	2.تدعيم وإرساء مؤسسات إحاطة الحوار الاجتماعي بين جميع الأطراف المتداخلة في عملية تطوير المنشآت العمومية.
منشور مذكرة داخلية	إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار الاجتماعي داخل المنشآت العمومية	35	
	: تشجيع فتح رأس مال المنشآت العمومية للأعوان وبقية الجهات المتداخلة	36	
نصوص قانونية تحدد الأجل الأقصى لإبداء الرأي نصوص قانونية تحدد قواعد وأهداف عملية الإعداد والمصادقة على الهيكل التنظيمي و قانون الإطار والنظام الأساسي	مراجعة اجراءات المصادقة على المخططات التنظيمية والقوانين الإطارية والقوانين الأساسية للمنشآت العمومية للحد من حالات التأخير	37	3. تحديث وظيفة التصرف في الموارد البشرية لتكون متناسقة مع اصلاح الوظيفة العمومية
نصوص قانونية تعطي صلاحية المصادقة على النصوص المتعلقة بأعمال التصرف فقط إلى مجلس الإدارة.			
بعث نظام معلومات خاص بالموارد البشرية بكل منشأة عمومية	تطوير وتعميم نظم المعلومات المتعلقة بالتصرف في الموارد البشرية	38	
بعث منظومة إلكترونية خاصة بالوظائف	حث وتثمين تنقل الموظفين العموميين ما بين الإدارات العمومية والمنشآت العمومية	39	

قانون إطار خاص بالتصرف التقديري في الوظائف والكفاءات	وضع استراتيجية عامة للتصرف في الموارد البشرية تأخذ بعين الاعتبار أهداف وطبيعة نشاط المنشآت العمومية	40	4. تطوير التصرف التقديري في الموارد البشرية
لوحة قيادة للتصرف التقديري في الموارد البشرية	تعميم الأدوات اللازمة لمتابعة التصرف التقديري في الموارد البشرية	41	
وحدة النظام المعلوماتي للموارد البشرية خاصة بالتصرف التقديري			
جرد دوري للمعطيات حول مخططات التكوين بالمنشآت العمومية	إعطاء قيمة للدورات التكوينية المتلقات و المعفاة	42	
دراسة حول التلاؤم بين الاعوان والحاجيات الفعلية على المستوى الوطني ومستوى كل منشأة	التحكم في كتلة الأجور بالمؤسسات العمومية	43	
تنقيح الأمر المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بالإنتداب المباشر			
نص قانوني يكرس إمكانية التوظيف بعقود محددة المدة			
دراسة جدوى حول إمكانية تطبيق الآليات المتعلقة بالمغادرة الطوعية بالوظيفة العمومية			
دليل تقييم مشترك محمل تكوين مرجع منظومة مندمجة	تعزيز آليات الرقابة و التقييم للأعوان والإطارات	44	5. تحسين إنتاجية الاعوان والإطارات بالمنشآت العمومية
النصوص القانونية المنقحة	تحسين نظام التحفيز و ربطه بأداء العون العمومي بالمنشآت	45	
مدونة السلوك للمنشآت العمومية	احياء ثقافة العمل داخل المنشآت العمومية	46	
دراسة مقارنة حول وظائف الصحة والسلامة والمحافظة على المحيط	مراقبة و مأسسة وظائف الصحة والسلامة و المحافظة على المحيط	47	

المحور الرابع : إعادة الهيكلة المالية للمنشآت و المؤسسات العمومية

المخرجات	الاجراء	رقم الاجراء	المحور الفرعي
مذكرة حول تقديرات المبلغ الإجمالي لعملية إعادة الهيكلة المالية	القيام بتقييم أولي للقيمة الجمالية لعملية إعادة هيكلة المنشآت العمومية	48	1.تحديد المنشآت والمؤسسات العمومية ذات الأولوية في التمويل
مذكرة تأليفية تحدد مفهوم إعادة الهيكلة المالية و المستويات التي تدعو الى الشروع فيها	تحديد مفاهيم مشتركة لإعادة الهيكلة المالية وطرق التمويل والمعايير(الحدود القصوى والمؤشرات) التي تعتمد عليها عملية اعادة الهيكلة	49	2.تهيأة المنشآت تمر بصعوبات هيكلية وجمالية لعملية إعادة الهيكلة
دراسة تسبق عملية إعادة الهيكلة	القيام بالدراسات السابقة لعملية إعادة الهيكلة	50	3.اعداد دراسة تتعلق بإمكانية احداث صندوق او عدة صناديق لإعادة هيكلة المنشآت الناشطة في قطاعات تنافسية
مخطط اتصالي عام يشمل خاصة وسائل الإعلام.	إعداد برنامج اتصالي لمخططات إعادة هيكلة المنشآت ذات الأولوية التي تم اختيارها	51	4.الحرص على المراقبة الاحقة لعملية اعادة الهيكلة المالية
دراسة تقييمية للوضع الحالي لصندوق إعادة هيكلة المنشآت العمومية و نجاعته وتشمل مقترحات لإعادة تفعيله	إعداد دراسة عن إمكانية إحداث عدة صناديق لإعادة هيكلة المنشآت الناشطة في قطاعات تنافسية	52	5.تطوير الشراكة بين المنشآت العمومية والقطاع الخاص على المدى الطويل
دراسة مقارنة لتحديد الجدوى وإمكانية احداث صندوق او عدة صناديق لإعادة هيكلة المنشآت الناشطة في قطاعات تنافسية	إعداد دراسة عن إمكانية إحداث عدة صناديق لإعادة هيكلة المنشآت الناشطة في قطاعات تنافسية	52	
مشروع امر لتنقيح النصوص القانونية المتعلقة بإعادة الهيكلة المالية	تنقيح المنظومة القانونية لإتاحة إعادة هيكلة مالية أسرع وأكثر كفاءة (ولا سيما النصوص المتعلقة بلجنة تطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية)	53	
قرار يحدث وحدة قيادة لإعادة الهيكلة ضمن كل وزارة اشراف قطاعي احداث لجنة قيادة صلب كل منشأة تتطلب وضعيتها المالية اعادة الهيكلة	تأمين قيادة برنامج إعادة الهيكلة المالية	54	
جدول قيادة لمتابعة تطور إعادة الهيكلة حسب كل مستوى (المنشآت ووزارات الاشراف والحكومة)	إرساء جدول قيادة لمتابعة تطور المنشآت بعد عملية الهيكلة	55	
مشروع قانون ومشروع امر حول تبسيط إجراءات اختيار الشركاء الخواص في اطار الشراكة	تدعيم الإطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص (استثمار، جباية، تحكيم...)	56	
مخطط اتصالي حول الشراكة بين القطاع العام والخاص	التواصل بخصوص برامج الشراكة	57	
دراسة تأليفية حول جدوي تشريك القطاع الخاص لتمويل المشاريع الوطنية ومشاريع المنشآت العمومية	ترتيب حسب الاولوية لعمليات الشراكة	58	

